الجمهورية الجديدة والأمن الإنساني المصري

د. سهام فوزي يحيي(*)

- **مُلخص:**

منذ ثورة يونيو 2013 ومصر تشهد تطورا جديدا في مفهوم الأمن حيث أصبح التركيز على الإهتمام بالإنسان وتحقيق أمنه، وأصبح التركيز على تحقيق الأمن الإنساني والذي يشمل الجوانب الإقتصادية، والبيئية، والمجتمعية، والصحية والغذائية، والفردية، والسياسية.

لقد كان الإعلان عن الجمهورية الجديدة في التاسع من مارس 2021 ليؤكد هذا التوجه الجديد للدولة والذي يتم التركيز فيه على الإنسان وبناء قدراته، وحمايته من كل مصادر الخوف، كما تسعى الجمهورية الجديدة على أن يكتسب الفرد المصري المهارات اللازمة لمساعدته على تحسين مستوى معيشته، وتحاول هذه الورقة استعراض جهود الدولة المصرية لتحقيق الأمن الإنساني، والمبادرات الرئاسية الهادفة إلى تحسين حياة المواطن المصري، والتي تتسم بالتعدد وتشمل العديد من الجوانب مثل المبادرات الاقتصادية والهادفة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم القروض الميسرة للمواطنين، والتمكين الإقتصادي للمرأة المصرية وفي المجال الاجتماعي تعددت المبادرات مثل القضاء على العشوائيات والإهتمام بالمرأة، والطفل المصري، وكبار السن، كما سعت الدولة المصرية إلى تحقيق الأمن الغذائي، كما سعت لمحاولة التغلب على الآثار الضارة الناتجة عن التلوث البيئي وتغير المناخ، كما سعت الدولة المصرية إلى الاهتمام بصحة المواطن المصري ومحاولة حمايته من الأمراض، كما سعت سياسيا إلى تمكين الشباب والمرأة.

الكلمات الدالة: الأمن القومي، الأمن الإنساني، مصر، الجمهورية الجديدة.

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة المستقبل

- **Abstract**:

Since the revolution of June 2013, Egypt has witnessed a new development in the concept of security, where the focus has shifted to concentrate on human security which includes economic, environmental, societal, health, food, individual, and political aspects.

The announcement of the new republic on the ninth of March 2021 was to confirm this new orientation of the state, in which the focus is on human beings, building their capabilities, and protecting them from all sources of fear. The new republic also seeks for Egyptian citizens to acquire the necessary skills to help them improve their standards of living. The paper reviews the efforts of the Egyptian state to achieve human security, and the presidential initiatives aimed at improving the life of the Egyptian citizens, which are characterized by diversity and include many aspects such as economic initiatives aimed at encouraging small and micro enterprises, providing soft loans to citizens, and economic empowerment of Egyptian women and in the social field. Initiatives such as eliminating slums and caring for women, Egyptian children, and the elderly. The Egyptian state has aimed to achieve food security, as well as to try to overcome the harmful effects of environmental pollution and climate change. The Egyptian state has also sought to pay attention to the health of its Egyptian citizens and to protect them from diseases, as well as to politically empower youth and women.

Keywords: National Security, Human Security, Egypt, the New Republic.

- **مقدمة:**

تطور مفهوم الأمن في العقود الأخيرة لينتقل الإهتمام من دراسة الدولة والتأكيد على مفاهيم السيادة، والإستقلال، والتكامل القومي إلى الإهتمام بالإنسان وبناء قدراته ومحاولة تجنيبه كل الأخطار التي يمكن أن تهدده أو تثير مخاوفه، وجاء هذا التطور في مفهوم الأمن كنتاج طبيعي لانتهاء مرحلة الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفيتي، وظهور العديد من التحديات التي أصبح على العالم أن يواجهها مثل الهجرة غير المشروعة، والفقر المتزايد، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والتغيرات المناخية، وتجارة المخدرات ، والجريمة المنظمة، والتنمية، والإستجابة للمطالب القائمة على أساس اثني، والتي تطلبت منهجا جديدا للتعامل معها لا يكون أساسه القوة العسكرية فقط نظرا لأنها لا تصلح للتعامل مع أغلب هذه التحديات وهو الأمر الذي استوجب ايجاد مفهوما جديدا للأمن يستطيع أن يضع حلولا لكل تلك التحديات التي تجابه العالم.

ومنذ عام 1994 بدأ مفهوم الأمن الإنساني في الظهور بصفة رسمية عندما تبنته الأمم المتحدة واصبحت كثيرا من الدول تعتنق هذا المفهوم، وتسعى إلى النجاح في الاقتراب من تحقيق وحماية هذا الأمن الذي يشمل جوانب سياسية، واقتصادية، وصحية، وغذائية، بيئية، ومجتمعية، وفردية.

ومصر منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الرئاسة في يونيو 2014 تسعى للنجاح في ترسيخ وحماية مفهوم الأمن الإنساني إلى جانب الإهتمام بحماية المفهوم التقليدي للأمن وهو الأمن العسكري، وجاء الإعلان عن ميلاد الجمهورية الجديدة في مارس 2021 ليظهر الجهود التي بذلتها الدولة منذ 2014 لحماية الإنسان المصري من كافة الأخطار التي قد يتعرض لها، وبناء قدراته مما يساعده على أن يشارك في عملية التنمية الشاملة التي هي عنوان الجمهورية الجديدة والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه بكل الإمكانات المتاحة.

وظهر اهتمام الجمهورية الجديدة منذ 2014 ببناء الإنسان المصري فبدأت جهودها بحماية الأمن الصحي للإنسان، وبدأت حملات للقضاء على بعض الأمراض المزمنة

الخطيرة التي فتكت بالإنسان المصري، وأثرت على صحته مثل حملة فيروس سي وهو المرض الذي يصيب الكبد وأدى لوفاة ملايين من المصريين مما جعل مصر من الدول التي تحتل المراتب الأولى في الإصابة بهذا المرض، ولقد نجحت جهود الجمهورية الجديدة في القضاء على هذا المرض مما جعل منظمة الصحة العالمية تعلن خلو مصر من هذا المرض الخطير، كما قامت الجمهورية الجديدة بعدد من الحملات لتعريف المصريين ببعض الأمراض المزمنة ومحاولة احتوائها قبل أن تتفاقم وتؤدي إلى نتائج خطيرة مثل أمراض ضغط الدم، والسكر، والكلى، والقلب، كما أطلقت الدولة حملات عديدة للتعامل مع سرطان الثدي.

أما في الجانب الإقتصادي فلقد حاولت الدولة أن تحد من ظاهرتي الفقر، والبطالة، وهما الظاهرتان اللتان تشكلان تحديا حقيقيا للدولة المصرية، واطلقت الدولة العديد من المبادرات التي هدفت للتقليل منهما مثل تكافل وكرامة، ومستورة، وكذلك قامت الدولة بمحاولة تقديم العديد من القروض الميسرة للراغبين في القيام بمشاريع متناهية الصغر، ووفرت الدولة العديد من البرامج التدريبية بغرض زيادة الفرص أمام الشباب المصري للإلتحاق بسوق العمل، وكذلك وفرت المشاريع القومية التي تغطي أنحاء الجمهورية الكثير من فرص العمل خاصة للعمالة الغير متعلمة، وفي الجانب المجتمعي والفردي تعددت محاولات الدولة للتعامل مع كل الظواهر التي تهدد الأمن والسلم المجتمعي مثل العشوائيات والتي كانت مشكلة تهدد الدولة المصرية، وكذلك حاولت الدولة توفير السكن اللائق بالشباب وبقروض ميسرة، أما في الجانب البيئي فلقد قامت الدولة المصرية بالعديد من الجهود للتعامل مع التغيرات المناخية، واختلال التوازن البيئي وتلوث البيئة وهي القضايا التي تشكل تحديا لجميع دول العالم، وفي الجانب السياسي تظهر جهود الدولة المصرية الحثيثة من أجل تمكين المرأة، وتمكين الشباب، وهو الأمر الذي يظهر جليا في العديد من التشريعات المصرية خاصة الدستور المصري لعام 2014، وما تلاه من تشريعات واستراتيجيات تبنتها الدولة وترجمتها إلى واقع عملي ظهر في الكثير من الممارسات.

ولعل أهمية هذه الدراسة تنبع من أن الدراسات العلمية للجمهورية الجديدة لاتزال قليلة نظرا لحداثة المفهوم ولذلك فهذه الدراسة تحاول أن تلقى الضوء على هذا المفهوم وأن تربطه بمفهوم الأمن الإنساني.

ثانيا: المشكلة البحثية

يعد الأمن الإنساني من القضايا الهامة التي تسعى كثيرا من الدول إلى تحقيق النجاح فيها وهو الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا لها نظرا لأن اتساع جوانب الأمن الإنساني يحتاج إلى موارد ضخمة قد لا تتوافر لكثير من الدول، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل استطاعت الجمهورية الجديدة أن تحقق النجاح في توفير الأمن الإنساني للمواطن المصري برغم محدودية الموارد؟

ثالثا: أسئلة الدراسة

وينتج عن اشكالية الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1- ماهي جهود الدولة المصرية لتحقيق الأمن الصحي للمواطن المصري؟

2- كيف تعاملت الدولة المصرية مع التحديات البيئية التي تواجه دول العالم أجمع؟

3- هل استطاعت الدولة المصرية توفير الأمن الفردي والمجتمعي لمواطنيها؟

4- ماهي جهود الجمهورية الجديدة للتعامل مع الأمن الغذائي في مصر؟

5- ماهي جهود الجمهورية الجديدة لتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي في مصر؟

رابعا: فرضية الدراسة

تقوم الجمهورية الجديدة على مفهوم بناء الانسان المصري وتحقيق امنه الانساني من كافة الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

خامسا: المنهج المستخدم

تستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة لأنه يقوم بدراسة حالة محددة ويفحصها بشكل دقيق من كافة الجوانب بطريقة علمية تساعد في معرفة كافة التفاصيل المتعلقة بالحالة محل الدراسة[1].

1- لمعرفة مزيد من المعلومات عن منهج دراسة الحالة يرجى زيارة الرابط التالي:
https://drasah.com/Description.aspx?id=3684

سادسا: الأدبيات السابقة

يمكن تقسيم الأدبيات السابقة التي استعانت بها الدراسة إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بالدراسات المتعلقة بالأمن الإنساني، أما القسم الثاني فهو الخاص بالدراسات المتعلقة بالجمهورية الجديدة وجهود مصر لتبني مفهوم الأمن الإنساني، وفيما يلي تفصيل لذلك.

1- الدراسات المتعلقة بمفهوم الأمن الإنساني:

أ- دراسة Human security: Concept and practice [1]

تهتم هذه الدراسة بتحليل مفهوم الأمن الإنساني في ظل بيئة تكثر فيها عوامل انعدام الأمن والتهديدات المتعددة للأمن الإنساني، كما تقوم هذه الدراسة بتتبع التطور التاريخي لمفهوم الأمن الإنساني، والإسهامات النظرية لعدد من المنظرين والتي ساهمت في تبلور هذا المفهوم، ثم تقوم الدراسة بوضع تعريف للأمن الإنساني والجوانب المختلفة لهذا المفهوم.

ب- دراسة Human Security as a policy framework: Critics and Challenges [2]

تقوم هذه الدراسة بمحاولة التوصل إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني، والأسباب التي أدت إلى تبني المنظمات الدولية، ودول عديدة لهذا المفهوم، كما تسعى هذه الدراسة إلى اثبات أن الدول التي ستنجح في تبني مفهوم الأمن الإنساني هي الدول التي ستنجح في التحول للديمقراطية وترسيخها، وكذلك ستنجح في تحقيق عملية التنمية الشاملة.

1- Sudha Menon,Human security: Concept and practice, in https://www.researchgate.net/publication/24113083_Human_security_Concept_and_practice

2- Cristina Churruca Muguruza, Human Security as a policy framework: Critics and Challenges, in https://www.researchgate.net/publication/322597877_Human_Security_as_a_policy_framework_Critics_and_Challenges

2- الدراسات التي تناولت مفهوم الجمهورية الجديدة ومحاولة مصر لتبني مفهوم الأمن الإنساني:

أ- الحوكمة والحكم الرشيد في الجمهورية الجديدة[1]

تحاول هذه الدراسة تعريف مفهوم الجمهورية الجديدة من وجهة نظر النظم السياسية المقارنة وربطها بعملية التنمية، ودور المؤسسات السياسية في تبني الحوكمة والحكم الرشيد، كما تحاول الدراسة التعرف على كيفية تطبيق مفاهيم ومعايير الحوكمة والحكم الرشيد في الجمهورية الجديدة، ودور كل من المرأة، والشباب، والمجتمع المدني في دعم تطبيق هذه المفاهيم.

ب- برامج الحماية الإجتماعية في الجمهورية الجديدة[2]

تقوم هذه الدراسة بتعريف مفهوم الحماية الإجتماعية، وتوضيح أهمية هذا المفهوم في حماية الفئات المهمشة والفقيرة، ثم تطرقت الدراسة إلى طرق تطبيق هذا المفهوم في مصر، وتوضيح الطرق المختلفة لتحقيق الحماية الإجتماعية في مصر.

سابعا: تقسيم الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالمفاهيم

المبحث الثاني: الجهود المبذولة في الجمهورية الجديدة لتحقيق الأمن الإنساني.

1- د.إكرام بدرالدين ،"الحوكمة والحكم الرشيد في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد 83 يوليو 2021، ص ص 25-29.

2- د.علي غانم ، "برامج الحماية الإجتماعية في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد 83، يوليو 2021، ص ص 39-43.

المبحث الأول: التعريف بالمفاهيم

1. الأمن الإنساني

ظل مفهوم الأمن القومي بمعناه التقليدي والذي يركز على حماية الدولةمن الأخطار الخارجية و حماية شرعيتها، وسيادتها هو المسيطر على الدراسات في هذا المجال، فالدولة وفقا لذلك وكيفية حمايتها كانت هي مركز الدراسات والتحليل والاهتمام، واستمر هذا الوضع حتي سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة حيث ظهرت العديد من التحديات التي واجهت الدول والتي لم يمكن مواجهتها بالأساليب التقليدية، فتحديات الأوبئة، والتلوث البيئي، والفقر، والنزاعات الإثنية، والهجرة شكلت تهديدا جديدا للأمن القومي للدول لا يمكن مواجهته بالطرق التقليدية، أو باستخدام القوة مما أوجد ضرورة لمفهوم جديد للامن يكون قادرا على مواجهة التحديات الجديدة والتي عجزت هذه الأساليب في مواجهتها.

ويتميز مفهوم الأمن الإنساني عن المفاهيم التقليدية للأمن بقدرته على تخطي الحدود فكل مايشكل تهديدا للأمن الإنساني فهو تهديدا يمس الأفراد والجماعات والدول ويجب مواجهته من قبل الجميع، كما إن هذا المفهوم يقوم على فكرة الوقاية أي القضاء على الأسباب التي تشكل تهديدالأمن الأفراد، فعلى سبيل المثال فتكاليف القضاء على فيروس الأيدز بلغت ما يقارب 240 بليون دولار خلال الثمانينات، وكان من الممكن أن تقل هذه التكلفة لو قامت الدول بالإهتمام بقطاع التأمين الصحي والتوعية الصحية مما كان سيساهم في احتواء المرض.[1]

إن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوما متعدد الأبعاد، ويساعد الدول والهيئات الدولية على الإستجابة لمجموعة متنوعة من التحديات المعقدة، والتي تحتاج إلى تضافر الجهود الدولية لمواجهتها، ولقد مر المفهوم بعدة مراحل قبل أن يتبلور ويصبح قابلا للتعريف، فمنذ عصر سقراط وحتى هارولد لاسكي واهتمام المنظرين كان يتركز

1- Sudha Menon, Op.Cit.

على الوصول إلى أفضل أنواع الحكم والتي يمكن أن تستطيع توفير الأمن للأفراد والمجتمعات.

وجاء إعلان قيام الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ركز على أهمية ضمان مجموعة من الحقوق مثل الحق في الحياة، والحق في حرية التعبير وغيرها من الحقوق لكل البشر بلا استثناء وعلى قدم المساواة بغض النظر عن الاختلافات في النوع والعرق والدين كمرحلة جديدة في تطور الاهتمام بأمن الأفراد[1].

ومنذ سبعينيات القرن الماضي أصبح هناك اتجاها متزايدا للاهتمام بتوفير الأمن للافراد، ومواجهة التدهور البيئي، والكوارث الإنسانية، وضرورة تحقيق التنمية مما أدى إلى بداية الإهتمام بالأمن الإنساني.

وجاء انتهاء الحرب الباردة ليعطي دفعة كبيرة لتطور مفهوم الأمن الإنساني على مستوى النظرية السياسية وكذلك على مستوى المؤسسات الدولية والحكومات، ففي عام 1991 أعلنت الحكومة السويدية عن مبادرة ستوكهولم في الأمن العالمي والحوكمة والتي ركزت على ضرورة التوصل لمفهوم جديد للأمن الإنساني نظرا للاخطار التي ظهرت نتيجة للتنافس السياسي والعسكري بين الدول، وأكدت هذه المبادرة على ضرورة ايجاد حلول لفشل عملية التنمية في العديد من دول العالم الثالث،والتدهور البيئي، والانفجار السكاني، والفقر وفشل عملية التحول للديمقراطية، كما نادى الرئيس الأسبق لكوستاريكا بضرورة الربط بين بين الأمن ونزع السلاح والمضي قدما نحو الديمقراطية، وطالب بضرورة الإهتمام بمبادرات التنمية، ودعا مجموعة من المنظرين في حقل التنمية مثل سمير أمين، وفرانز فانون الي ايجاد مناهج وسياسات بديلة لتحقيق التنمية وأكدوا على ضرورة أن تقوم هذه السياسات على التوزيع العادل للموارد وللدخل، كما أكدوا على أن هناك ارتباط قوي بين تحقيق أمن الأفراد وبين حصولهم على نصيب عادل من الموارد.

1- وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، "الأمن الإنساني، دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد"، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 128، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص7.

ونجحت هذه المحاولات في أن تدفع الأمم المتحدة في عام 1994 لتبني مفهوم جديد للأمن وهو الأمن الإنساني، حيث ظهر تقرير التنمية البشرية والذي صاغ مفهوم الأمن الانساني بصورة واضحة يمكن تحويلها لعدد من المؤشرات مثل الأمن الإقتصادي، الأمن الصحي، أمن الغذاء، أمن البيئة، أمن الأفراد، أمن المجتمعات والأمن السياسي، وفي مارس 1999 انشأت الأمم المتحدة صندوقا لدعم تطبيق مفهوم الأمن البشري، وهدف هذا الصندوق إلى تعزيز تطبيق هذا المفهوم[1]، وفي عامي 2004 و2005 صدر عن الأمم المتحدة تقريرين ساهما في تأكيد العلاقة بين التنمية وتحقيق الأمن، كما حدد التقريران ستة أخطار يجب أن تتضافر الجهود الدولية من أجل القضاء عليها، وهذه الأخطار هي الفقر، والتدهور البيئي، والصراعات ما بين الدول، والصراعات الداخلية والحروب الأهلية، والمذابح، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وشدد التقريران على حق الأفراد في التمتع بالأمن والتنمية، كما تبنى رؤساء الدول المشاركين في قمة الأرض في عام 2005 تطبيق مفهوم الإنساني ووافقت الدول المشاركة على أنه من حق الجميع دونما استثناء في العيش بحرية وكرامة، وبعيدا عن الفقر واليأس، وأجمع الحضور أنه يتوجب على الدول والمجتمع الدولي حماية الأفراد من الإبادة، وجرائم الحروب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. [2]

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10سبتمبر 2012 القرار 290/66 والذي عد حجر الزاوية في تطبيق مفهوم الأمن الإنساني، ونص هذا القرار والذي صدر بالإجماع على أن الأمن الإنساني هو منهج ومدخل لمساعدة الدول الأعضاء على التعرف والتغلب على التحديات التي تواجه الأفراد وبقائهم وكرامتهم. [3]

1- United Nations Trust Fund for Human Security, in https://www.un.org/humansecurity/wp-content / uploads / 2017 / 10 / h2.pdf

2- وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، م،س،ذ، ص 8.

3- خولة محيي الدين يوسف، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص ص 523–550، ويمكن قراءة البحث على الرابط التالي:

يمكن تقسيم الإتجاهات والمدارس المتعلقة بالأمن الإنساني وتعريفه إلى مدرستين تتبنى أولاهما مفهوما واسعا للأمن الإنساني وتركز على العلاقة بين الأمن والتنمية، وضرورة الاهتمام بصحة الأفراد وحقوقهم، كما تدعو هذه المدرسة إلى ضرورة الحفاظ على البيئة، والقضاء على الفقر والجوع، والأمراض، وتقليل أخطار الكوارث الطبيعية، أما المدرسة الثانية فتبنت مفهوما أضيق للأمن الإنساني يركز على حماية الأفراد من أخطار الصراعات المسلحة، والعنف السياسي والتهجير الداخلي، والإتجار بالبشر، والعنف السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان. [1]

ويرى أنصار كلا المدرستين أن الأمن الإنساني لا يعني اهمال أو التغافل عن مفهوم الأمن التقليدي، كما أن الإهتمام بأمن الأفراد لا يلغي أهمية الدولة التي يرون أنها هي الفاعل الأساسي في تحقيق الأمن الإنساني.

وفي ظل هاتين المدرستين نجد العديد من التعريفات للأمن الإنساني مثل تعريف الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان والذي قال أن الأمن الإنساني يتضمن حماية حقوق الإنسان وتبني معايير الحكم الرشيد، كما إنه يتضمن حق الإنسان في التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير الفرص المتساوية للجميع، والحد من الفقر، ومنع الصراعات، وضمان عدم تلوث البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما يرى الكثير من المنظرين بأن الأمن الإنساني يعني أن يعيش الإفراد دونما خوف، وأن يكونوا قادرين على التمتع بحقوقهم الأساسية، كما يعني قدرتهم على الوصول إلى الموارد الأساسية بالتساوي بين الجميع، كما يعني الحفاظ على حياة الأفراد، وتوفير العيش لهم بكرامة خاصة الفئات الأكثر تعرضا للخطر في المجتمع. [2]

---

damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf

1- مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، ويمكن قراءة البحث على الرابط التالي:
http://www.univ-msila.dz/jlsr/wp-content/uploads/2018/12.23

2- United Nations Trust Fund for Human Security, Op.Cit.

ويمكن تقسيم مفهوم الأمن الإنساني وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1994 لمجموعة من المكونات وهي:

أ- الأمن الاقتصادي: بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح هناك العديد من الأخطار والتي تهدد الأفراد مثل الفقر المدقع، البطالة، عدم القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية التي تمكن الأفراد من العيش بمستوى لائق.

إن هذه الأخطار والتهديدات المتزايدة جعلت الأمم المتحدة تضع الأمن الاقتصادي في مقدمة مكونات الأمن الإنساني، ونص تقارير التنمية البشرية على ضرورة أن يتمتع الأفراد بدخل ثابت إما مقابل العمل أو عن طريق شبكات الحماية الإجتماعية، وأكدت على أن أكثر من ربع سكان العالم يعانون من التهديدات الإقتصادية، ولا يقتصر هذا التهديد على الدول النامية أو الفقيرة فقط ولكن يعاني أيضا الكثير من الأفراد في الدول الغنية من هذا التهديد نتيجة لعدم توافر فرص العمل.

وأوضحت التقارير بأن قطاع العمل الغير رسميلازالت بيئة العمل فيه تتسم بعدم الأمان على الرغم من أنه يجتذب الكثير من السكان في العديد من الدول النامية، فالأجور في هذا القطاع منخفضة وغير ثابته وهو ما يهدد الأمن الإقتصادي للأفراد خاصة في ظل عدم قدرة الكثير من الدول على تقديم الدعم الإقتصادي الثابت، وتوفير الحماية الإجتماعية الفعالة لهم.

ب- الأمن الغذائي: يعاني العالم من كثير من الأخطار والتهديدات للأمن الغذائي مثل الجوع، والمجاعات، والزيادة المفاجئة لأسعار المواد الغذائية، والأمن الغذائي يمكن تعريفه بقدرة الأفراد على الوصول للغذاء الأساسي بصفة دورية ودون وجود أي عائق يمنعهم من الوصول إليه.

ج- الأمن الصحي: تعد الأمراض المزمنة ومضاعفاتها، والأوبئة، وسوء التغذية، وتلوث المياه هي الأسباب الرئيسية للوفيات خصوصا في العالم النامي، وكذلك يعاني الفقراء في الدول المتقدمة من الكثير من التهديدات المرتبطة بالأمن الصحي.

وتزاد المشكلة حدة عندما يتعلق الأمر بالمرأة والتي تعاني من العديد من المشاكل الصحية والتي تمثل تهديدا للأمن الصحي للمرأة، فلا زالت نسبة الوفيات أثناء عملية الولادة مرتفعة حيث تموت سنويا ما يقارب من ثلاثة مليون أمراة نتيجة للمضاعفات المتعلقة بعملية الولادة، ونقص القدرة على الحصول على الخدمات الصحية.

د- الأمن البيئي: أدى التقدم الصناعي والعلمي إلى الإضرار بالبيئة، وهي أضرار يصعب في كثير من الأحيان معالجتها والتغلب على نتائجها الضارة، واصبحت الكثير من الدول تعاني من التهديدات المتعلقة بالبيئة مثل التصحر، وتدهور البيئة، والكوارث البيئية.

وتختلف طبيعة الأخطار البيئية في الدول النامية عنها عن الدول المتقدمة، ففي الدول النامية فإن الخطر البيئي الأكبر هو الخطر المتعلق بالمياة والفقر المائي، وكيفية الحصول على المياه النظيفة وهو الأمر الذي ترتب عليه الكثير من التوترات السياسية، والنزاعات الإثنية خاصة في ظل تناقص المياه الصالحة للشرب في العالم ، ففي عام 1990 كان هناك ما يقارب 1.3 بليون شخص في الدول النامية لا يحصلون على المياه النظيفة وذلك نتيجة لضعف البنية التحتية في هذه الدول، كما تعاني الدول النامية أيضا من التصحر وتناقص المساحات الخضراء في هذه الدول.

وتزداد حدة مشكلة الأمن البيئي نظرا لأن الأخطار البيئية هي أخطار مزمنة وتبقى آثارها لفترات زمنية طويلة، وهو ما يجعلها مشكلة تحتاج إلى حلول سريعة تتضافر فيها جهود كل الدول.

هـ- أمن الأفراد: إن أمن الأفراد يعني حمايتهم من الجريمة والعنف خصوصا العنف الموجه للمرأة والأطفال والذين يعدون أكثر عرضة للعنف، ومصادر التهديد لأمن الأفراد يمكن تلخيصها في العنف المادي بكل أنواعه، والإتجار بالبشر وعمالة الاطفال.

إن أمن الأفراد هو أكثر جوانب الأمن أهمية بالنسبة للأفراد خاصة أمانهم من العنف المادي والذي يعانون منه سواء في الدول الفقيرة أو الغنية على حد سواء،

ومصادر الخطر التي تهددهم متعددة فهناك الخطر القادم من الدول الأخرى والمتمثل في الحرب والتي تهدد حياة الأفراد، وأخطار الجريمة المنظمة والتوتر الإثني.

و- أمن المجتمع: والذي يعنى ضمان حقوق كل الجماعات في أن تحمي ثقافاتها الفرعية، وضمان عدم تعرضها للعنف أو الإقصاء بسبب هذا الإنتماء، كذلك يعني أن تتمتع كل الجماعات الإثنية بفرص متساوية للحصول على نصيبها من موارد الدولة، والخطر الذي يهدد المجتمع هنا هو العنف الإثني الذي تمارسه الجماعات ضد بعضهم البعض، وكذلك الإرهاب.

ز- الأمن السياسي: والذي يعني ضمان احترام حقوق الأفراد الأساسية، وسيادة القانون والعدالة الإجتماعية.[1]

2. الجمهورية الجديدة

ظهر مفهوم الجمهورية الجديدة لأول مرة خلال خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في التاسع من مارس 2021 خلال الندوة التثقيفية الثالثة والثلاثين للقوات المسلحة، وتلى ذلك تبني هذا المفهوم من قبل الدولة المصرية، ومحاولة بعض الأكاديمين المصريين وضع تعريفا لهذا المفهوم، فالدكتور إكرام بدر الدين يرى أن الجمهورية الجديدة يقصد بها الدولة المصرية التي تأخذ بعناصر الحداثة والقائمة على التخطيط الإستراتيجي، كما إنها لا تركز فقط على الجوانب المادية للدولة، ولكنها تهتم أيضا ببناء الإنسان وقدراته وتحقيق التنمية الشاملة[2]، أما المستشار حسام العادلي فيرى أن الجمهورية الجديدة هي الجمهورية القادرة على التواكب مع متغيرات الواقع الدولي والإقليمي، وهي القادرة على مواجهة التحديات السياسية والإقتصادية من خلال الثورة

1- United Nations Development Program, HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1994, In
http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

2- د.إكرام بدرالدين، مصدر سبق ذكره .

التشريعية التي أدت إلى اصدار التشريعات اللازمة لدفع عملية التنمية الشاملة قدما[1]، أما الدكتور أيمن سيد عبدالوهاب فيرى أن الجمهورية الجديدة هي القادرة على التوافق مع متطلبات المستقبل، والقادرة على تفعيل مقومات وقوى المجتمع ككل خاصة قوى المجتمع المدني ومساعدتها على تجاوز سمات الضعف التي تعيقها عن أداء مهامها[2]، ويرى الكاتب وائل لطفى أن الجمهورية الجديدة هي جمهورية مختلفة عن الجمهورية القديمة ولا تتشابه معها إلا في الشكل الدستورى ولكنها مختلفة عنها تماما في المضمون، فالجمهورية الجديدة تقوم على أساس تمكين الشباب، كما أنها تتسم بالسرعة في الإنجاز وتعمل على تحقيق كافة حقوق المواطنين المصريين خاصة في المجالات التي تم اهمالها في الجمهورية القديمة مثل التعليم والصحة[3]، أما الدكتور علي غانم فيرى أن مفهوم الجمهورية الجديدة يتضمن التزام الدولة قانونيا بتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال توفير الحد الأدنى المقبول من احتياجات المواطنين ومتطلباتهم الأساسية من الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم، والغذاء، والكساء، كما تلتزم الدولة بتطبيق برامج الحماية الإجتماعية من أجل حماية الفئات الضعيفة والمهمشة وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لضمان استمرار واستدامة هذه الحماية[4]. ويرى الدكتور عمرو غنيم أن المجتمع في الجمهورية الجديدة سيقوم على ثلاث عناصر رئيسية وهي الاهتمام والذي يعني في رأيه ارتباط الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها وحرصه عليها ورغبته في أن تحقق أهدافها، والفهم والذي يعني قدرة الأفراد على فهم الوضع الراهن والعوامل المؤثرة فيه، وقبولهم لمنظومة العادات، والقيم، والتراث الثقافي، أم العنصر الثالث فهو المشاركة حيث يشارك الأفراد وفقا للدور

1- المستشار حسام العادلي، "الثورة التشريعية والتحديات الإقتصادية في الجمهورية الجديدة"، الديمقراطية، العدد 83، يوليو 2021، ص ص 30-32.

2- د.أيمن السيد عبدالوهاب، "نحو أجندة وطنية لمجتمع مدني تنموي في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد 83، يوليو 2021، ص ص 33-37.

3- وائل لطفي، "ماهي الجمهورية الجديدة؟"، صحيفة الدستور، 8 يونيو 2021.

4- د.علي غانم، مصدر سبق ذكره .

الإحتماعي المنوط بهم في بناء مجتمعهم[1]، أما المهندس محمد عزام فيرى أن الجمهورية الجديدة تقوم على مجموعة من الركائز مثل الركائز السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وفي رأيه أن البعد التكنولوجي يلعب دورا هاما في هذه الجمهورية حيث تحرص الدولة المصرية على استخدام أحدث التقنيات والمعايير العالمية لزيادة قدرات البنية المعلوماتية الرقمية للدولة المصرية. [2]

ومما سبق من المحاولات السابقة لإيضاح أهم سمات الجمهورية الجديدة يمكن القول أن الجمهورية الجديدة هي الجمهورية التي تتشابه شكلا (الأخذ بالنظام الجمهوري) مع ما سبقها ولكنها تختلف تماما عنها فيما عدا ذلك، فهي جمهورية شابة حيث يلعب الشباب فيها دورا هاما في بناء مجتمعهم ويتم اعدادهم اعدادا علميا لتولي المسئولية، وهي قائمة على التخطيط الإستراتيجي والشامل لتحقيق التنمية الشاملة واللازمة لبناء الإنسان المصري، كما أنها قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية والإقليمية من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تحقيق مبدأ سيادة القانون، والقضاء على الفساد، والإصلاح الإداري مما يؤدي إلى بناء مجتمع قوي قادر على استخدام كافة الموارد المتاحة أمامه، والذي تتشارك فيه كافة القوي المجتمعية بما فيها المجتمع المدني معا للتغلب على المعوقات التي تقف أمام النجاح في تحقيق التنمية الشاملة، وتتسم الجمهورية الجديدة بسرعة الإنجاز خاصة في القطاعات التي تم اهمالها سابقا، وتسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية، وحماية الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع من خلال برامج الحماية الإجتماعية الشاملة، كما انها تسعى لإزالة الفوارق بين القرية والمدينة وتسعى لتنمية الريف المصري، كما تتسم هذه الجمهورية بتقوية الهوية المصرية، وبناء الدولة المصرية على أساس هذه الهوية[3]،

1- د.عمرو غنيم، "إعادة بناء منظومة القيم في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد 83 ، يوليو 2021، ص ص 58-63.

2- إكرام بدرالدين، مصدر سبق ذكره .

3- م. محمد عزام، "ملامح التحول الرقمي بالجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد 83، يوليو 2021، ص ص 103-106.

وتحظى المرأة المصرية في هذه الجمهورية بمكانة متميزة وبالحماية القانونية مما يمكنها من المساهمة المتساوية مع الرجل في بنائها، وتهتم الجمهورية الجديدة بتنويع مصادر قوتها فبالإضافة إلى الركائز الإقتصادية، والسياسية ،فهي تهتم بالجانب التكنولوجي، وتسعى إلى مواجهة متطلبات المستقبل باستخدام التكنولوجيا، والتقنيات والأساليب التكنولوجية مما يمكن مصر من النجاح في عملية التحول الرقمي.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة في الجمهورية الجديدة لتحقيق الأمن الإنساني

تسعى الجمهورية الجديدة في ظل الموارد المتاحة أمامها إلى تحقيق الأمن الإنساني للمواطن المصري وبناء قدراته وهو ما يتضح من خلال جهودها في القطاعات التالية:

1. الأمن الصحي

أولت الدولة المصرية اهتماما خاصا بصحة الإنسان المصري وظهر ذلك في خطة مصر 2030، ففي المحور الخاص بالصحةوضعت الخطة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة بضمان حق المصريين في التمتع بالصحة السليمة، وتحسين النتائج الصحية، والرعاية الصحية الشاملة لجميع المصريين، وحصولهم على الخدمات الصحية ذات الجودة ودونما أن يؤدي ذلك إلى زيادة معاناتهم المالية، ودونما تمييز بين المواطنين وذلك من أجل زيادة الرفاهية وتحقيق التنمية الإقتصادية، كما أكدت الخطة على ضرورة زيادة الإستثمار في الصحة في ظل الموارد المتاحة، وضرورة تطوير وتقوية برامج الصحة العامة وتحسين حوكمة القطاع الصحي بما يضمن ادارة القطاع الصحي بفاعلية وشفافية. [1]

وانطلاقا من هذه الخطة عملت الدولة المصرية على مواجهة الأمراض المنتشرة في مصر فأعلنت في عام 2015 عن حملة للقضاء على فيروس سي والذي كان يفتك بحياة العديد من المصريين حيث كانت مصر من أعلى الدول في الإصابة بهذا الفيروس.

1- استراتيجية مصر
http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

ولقد نجحت هذه الحملة في علاج ما يقارب من 2.2 مليون مصري مصاب بالفيروس وبنسب شفاء وصلت إلى أكثر من 95%، واستمرت جهود الدولة المصرية في مكافحة الأمراض المتوطنة فأعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي عن مبادرة 100 مليون صحة لعلاج الأمراض السارية لأكثر من 50 مليون مصري، وكذلك الكشف عن الأمراض المزمنة مثل السكر، وارتفاع ضغط الدم وما يترتب عليهما من مضاعفات تتهدد حياة المرضى مثل الاعتلال الكلوي كما هدفت الحملة إلى الكشف عن زيادة الوزن والسمنة والأمراض المرتبطة بهما. [1]

كما أعلنت الدولة المصرية عن مبادرة الست المصرية هي صحة مصر والتي تستهدف متابعة الحالة الصحية لما يقارب من 28 مليون سيدة على مستوى محافظات الجمهورية، والكشف عن عدد من الأمراض التي تتهدد المرأة المصرية مثل سرطان الثدي، والأمراض غير السارية مثل السكر، والضغط والسمنة، وأمراض القلب، وهشاشة العظام.

كما تم الإعلان في يناير 2019 عن مبادرة نور حياة والتي قرر الرئيس المصري من خلالها تخصيص مبلغ مليار جنيه لمكافحة ضعف وفقدان البصر بين تلاميذ المرحلة الإبتدائية من خلال الكشف المبكر عن أسباب المرض، ورفع الوعي لدي المواطنين من أجل أن تكون مصر خالية من الإعاقة البصرية التي يمكن تجنبها وذلك بفحص 5 ملايين طالب في مرحلة التعليم الإبتدائية كما هدفت المبادرة إلى توفير مليون نظارة طبية واجراء 250 ألف عملية جراحية وكل ذلك بالمجان، كما تم الإعلان عن مبادرة انهاء قوائم الإنتظار لإجراء العمليات الجراحية في كل من المجالات التالية: جراحات القلب، القسطرة القلبية، زراعة القوقعة، العظام، زراعة الكبد، الرمد، المخ، كما أطلقت وزارتي الصحة والتعليم مبادرة الكشف عن الأنيميا، والتقزم، والسمنة لطلاب المدارس في فبراير 2019 واستهدفت هذه المبادرة نحو 11 مليون ونصف تلميذ في المرحلة الإبتدائية في كل المحافظات المصرية، وتبنت الدولة المصرية مبادرة اكتشاف

1- صحيفة اليوم السابع، 29 يوليو 2022.

وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة، وتقديم الدعم الطبي لهم، وتوعية الوالدين بكيفية التعامل معهم[1]، كما أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي عن مبادرة لعلاج الأطفال دون السنتين والمصابين بالضمور العضلي والشوكي، حيث تبنت الدولة علاج هؤلاء الأطفال بالمجان، كما سخرت الدولة المصرية كافة الإمكانات اللازمة لمكافحة فيروس كورونا وتوفير الرعاية الصحية للمصابين سواء في المنزل أو في مستشفيات العزل الصحي في كافة المحافظات المصرية، كما عملت الدولة المصرية على استيراد وتوفير اللقاحات اللازمة لحماية المصريين من مضاعفات هذا المرض الخطير، وعملت على تصنيع اللقاح الصيني سينوفارم في مصر[2].

ومن أجل توفير الخدمة الصحية ذات الجودة ودونما تمييز بين المواطنين صدر قانون التأمين الصحي الشامل عام 2018 والذي عنى بتقديم الخدمة الصحية لجميع المواطنين بشكل لائق، والذي كفل أيضا حق غير القادرين في الحصول على هذه الخدمة على أن تتحمل الدولة تكاليف علاج واشتراكات غير القادرين، ووفقا للائحة التنفيذية رقم 909 لعام 2018 فغير القادرين هم الأفراد الذين يتلقون مساعدات نقدية من خلال برنامج تكافل وكرامة، والأفراد العاطلين عن العمل، وذوي الإعاقة والتي تمنعهم عن العمل وكسب الرزق، والأفراد المقيمين في المناطق الجغرافية التي تعاني من الكوارث، وكذلك الأفراد الذين يحصلون على أجور منخفضة لا تكفي لتلبية احتياجاتهم، وأعلنت الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل أن النظام يقدم جميع الخدمات الصحية الأولية، والعلاجية، والتشخيصية، والإسعافات الأولية، وخدمات الصحة الإنجابية، كما أعلنت أن نظام التأمين سيقوم بإجراء العمليات الجراحية على

1- للتعرف على هذه المبادرات يرجى زيارة الرابط التالي: https://egy-map.com/initiative

2- د.علاء عيد، جهود الدولة المصرية في مواجهة جائحة كورونا
https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4816/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%20%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7.pdf

ألا تزيد نسبة ما سيقوم المواطنين بدفعه عن 5% من اجمالي قيمة العملية وبحد أقصى 300 جنيه مهما بلغت التكلفة، كما أن نسبة ما يقوم المواطنين في دفعه من ثمن الأشعة والتحاليل هو 10% وبحد أقصي 750 جنيه في المرة الواحدة، كما أن نسبة مساهمتهم في ثمن الأدوية هو 10% وبحد أقصى 100 جنيه في المرة الواحدة، ويعفى أصحاب الأورام والأمراض المزمنة من المساهمة في تكاليف العلاج. [1]

وعملت الدولة على زيادة البند المخصص للقطاع الصحي بما يقارب من 47% في موازنة العام المالي 2021/2020، وبلغت موازنة قطاع الصحي في السنة المالية 2022/2021 ما يقارب من 108 مليار جنيه و761 مليون جنيه، كما تم الإعلان عن تخصيص مبلغ 62 مليار و935 مليون جنيه للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، كما بلغت موازنة البحوث والتطوير في مجال الصحة ما يقارب من 4 مليار و443 مليون جنيه. [2]

كما أعلنت الدولة المصرية من خلال المركز الإعلامي التابع لمركز الوزراء عن أن توطين صناعة الدواء في الجمهورية الجديدة هي قضية أمن قومي لا ينبغي التهاون فيها وهو الأمر الذي أدى إلى أن تسعى مصر لتحقيق أمنها الدوائي من خلال انشاء مدينة الدواء في منطقة الخانكة، كما أن الجمهورية الجديدة تسعى لأن تكون مصر مركزا اقليميا وعالميا لصناعة وتصدير الأدوية، كما أعلن تقرير صادر عن المركز الإعلامي لمجلس الوزراء في يونيو 2021 أن الهدف من انشاء مدينة الدواء هو تمكين المواطن المصري من الحصول على علاج دوائي فعال وذو جودة عالية وبأسعار مناسبة وحمايته من الإحتكار.

كما أعلن التقرير أن المرحلة الأولى من انتاج مدينة الدواء ستتضمن انتاج ادوية فيروس كورونا وأدوية الأمراض المزمنة مثل السكر، والضغط، والكلى، بينما سيتم

1- د.رنا زيدان، "سياسات تطوير المنظومة الصحية في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية العدد 83 ، يوليو 2021، ص ص 52-54.

2- صحيفة الوطن 28 أبريل 2021.

تخصيص المرحلة الثانية لانتاج أدوية الأورام، والهرمونات، ومشتقات البلازما، كما أوضح التقرير أن مصر أصبحت من أوائل الدول التي تنتج محليا عقار المولونبيرافير لعلاج فيروس كورونا والذي يقلل من خطر الوفاة ودخول المستشفيات بمقدار النصف للمرضى. [1]

2. الأمن الغذائي

تعمل الدولة المصرية على تحقيق الأمن الغذائي، وأولت الجمهورية الجديدة اهتماما بالغا بحماية هذا الأمن من خلال وضع السياسات الزراعية، واطلاق المشروعات القومية العملاقة لتوفير السلع الغذائية، وزيادة الإنتاج العذائي، وتوفير احتياطات السلع الأساسية بما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة اي نقص في هذا المخزون نتيجة للأزمات والمتغيرات السياسية والأقتصادية العالمية، ومن هذه المشروعات مشروع الدلتا الجديدة والذي يهدف إلى زيادة قدرة ما يقارب من 2.2 مليون فدان، كما يهدف إلى زراعة ما يقارب من مليون فدان سيتم زراعتها ومن أجل تحسين انتاجية الأراضي الزراعية قامت مصر بتوقيع معاهدة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وذلك في الفترة من عام 2018 وحتى عام 2022، وبموجب هذه الشراكة ستقوم الفاو بتقديم الدعم للدولة المصرية من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، ورفع مستوى الأمن الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية، والاستخدام المُستدام للموارد الزراعية الطبيعية.

وعملت الدولة المصرية على ضمان حصول المواطنين على كمية وافية من الغذاء المتوازن وتقديم المعونات الغذائية لغير القادرين على الحصول على هذه الاحتياجات، فعلى سبيل المثال يلعب بنك الطعام وهو مؤسسة خيرية دورا هاما في تقليل حدة مشكلة الجوع في مصر، ويهدف البنك إلى تأمين الغذاء الصحي للمستحقين بهدف التخفيف من معاناة الجوع، كما يحرص البنك أيضا على يقدم الطعام للمحتاجين طوال العام

1- https://www.almasdar.com/117780

وذالك من خلال برامج يومية وشهرية وموسمية وذلك للأسر التي لا يكفي دخلها للحصول على احتياجاتها من الغذاء. [1]

كما قامت الدولة المصرية بتوجيه 150 مليار جنيه لدعم الخبزخلال الثلاث سنوات السابقة، وتقديم 252 مليار جنيه لدعم السلع التموينية، ويبلغ اجمالي عدد المستفيدين من دعم السلع التموينية 64 مليون مواطن، كما بلغت نسبة الأسر الأكثر احتياجا المستفيدة من دعم السلع التموينية حوالي 91 %. [2]

كما قامت وزارة الداخلية المصرية بافتتاح منافذ أمان والتي تقوم بتلبية احتياجات المواطنين من السلع والمنتجات الغذائية وذلك بأسعار مخفضة من خلال عدد من المنافذ الثابتة والمتحركة بكافة محافظات مصر، وتهدف هذه المنافذ بتوفير السلع الغذائية الجافة، واللحوم، والأسماك بأسعار مخفضة، وقامت هذه المنافذ بعدد من المبادرات مثل مبادرة كلنا واحد بتوفير السلع الغذائية التي يقل سعرها عن مثيلاتها بالأسواق المصرية بنسبة تتراوح بين 30 إلى 50%.

وتقوم القوات المسلحة المصرية بدورا هاما في الحفاظ على الأمن الغذائي المصري وذلك من خلال المساهمة في زراعة ما يقارب من مليون ونصف فدان، كما قام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بتوفير السلع والمنتجات الغذائية وذلك من خلال 1200 منفذا متحركا، و212 منفذا ثابتا وذلك بأسعار مناسبة للفئات الأكثر احتياجا، كما قامت القوات المسلحة بتوفير حصص غذائية مجانية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي وتم توزيعها على الأسر الفقيرة في كل المحافظات المصرية. [3]

1- انظر محمد الشحات زعبلاوي وغادة عبدالفتاح مصطفي، "تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري" على الرابط التالي:
https://ajas.journals.ekb.eg/article_123908_800cab22da5e0d1842ec596d780d8b98.pdf

2- جريدة اليوم السابع، 3 أبريل 2022.

3- اليوم السابع ،18مارس 2021.

ومن أجل دعم صغار الفلاحين قامت الدولة باطلاق عدد من المبادرات التمويلية مثل رفع قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي لتمويل انتاج المحاصيل وذلك بفوائد ميسرة، كما قامت الدولة بمبادرة لتأجيل أقساط الديون ومساعدة المتعثرين من المزارعين، وقدمت الدولة عددا من المنح والقروض لتمويل المشروعات الزراعية. [1]

3. الأمن الاقتصادي والقضاء على الفقر

تعد مشكلتي الفقر والبطالة من المشاكل الهامة التي تواجه كل دول العالم والتي تنعكس أثارهما على العديد من الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية في المجتمع، وضاعفت جائحة كورونا من حدة هاتين المشكلتين وأصبحتا تحديا يواجه العديد من الدول، ويمكن تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان والحرمان من ضرورات الحياة الكريمة، ويمكن تقسيم الفقر إلى نوعان وهما الفقر النسبي أي فقر الأفراد مقارنة بالأوضاع الاقتصادية للسكان الآخرين، والفقر المطلق وهو الذي يمكن قياسه بتوافر الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الضرورية من الغذاء، والملبس، والمأوى.

وفي مصر فإن الفقر يعد من المشكلات التي تعاني منها فئات متعددة من السكان فلقد ارتفعت نسبة الفقر من 21.6% عام 2009/2008 لتبلغ في عام 2011/2010 ما يقارب من 25.2%، وفي عام 2013/2012 بلغت 26.3%، واستمر الإرتفاع لتبلغ 27.8% عام 2015/2014. [2]

ونتيجة لخطورة مشكلة الفقر والآثار المترتبة عليها عملت الجمهورية الجديدة على محاولة مواجهة هذه المشكلة وذلك من خلال عدد من الآليات والسياسات مثل برامج الحماية الإجتماعية والتي يقصد بها السياسات التي تمكن الأفراد والمجتمعات من ادارة المخاطر وحمايتهم منها، وتبنت الدولة عدد من البرامج الفعالة التي استهدفت الفئات

1- إسراء قاسم، "انجازات ومستقبل الزراعة المصرية في الجمهورية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد 83، يوليو 2021، ص ص 92-95.

2- د.علي غانم مصدر سبق ذكره، ص 39.

الأكثر فقرا واحتياجا، وقامت الحكومة بإنشاء سجلا قوميا موحدا يمكن الدولة من تحديد الأسر، والأفراد اللذين يحتاجون هذا الدعم، وانشأت الحكومة مجموعة من شبكات الأمان الاجتماعي للحد من الفقر، ومساعدة الأسر، والأفراد على التكيف مع الفقر المزمن، مثل برامج الحماية الإجتماعية القائمة على الدعم النقدي المشروط، وغير المشروط مثل برنامج تكافل وكرامة والذي يقدم الدعم النقدي الشهري للأسر الأكثر فقراً، ويدعم المشروع ما يقارب من 3.1 مليون أسرة، ويهدف البرنامج إلى إنشاء شبكة حماية تضم ثلاث فئات اجتماعية بالإضافة للأسر الفقيرة وهم المعاقون اعاقة شديدة، والأيتام، وكبار السن الذين يزيد عمرهم عن الخمسة وستين عاما، وبرنامج مستورة وهو برنامج مشترك بين بنك ناصر الإجتماعي وصندوق تحيا مصر ويقوم بمنح المرأة المصرية قروضا ميسرة تصل إلى ما يقارب من 20 ألف جنيه وذلك لتمويل المشروعات المتناهية الصغر التي ترغب المرأة في القيام بها، ويستهدف هذا البرنامج النساء اللواتي يحصلن على معاش ضمان اجتماعي، والنساء اللواتي تقدمن للانضمام لبرنامج تكافل وكرامة وتم رفضهن، وكذلك النساء اللواتي يحصلن على دخل بسيط ، أو معدومات الدخل، وبالتالي يصبح هذا البرنامج من البرامج الهامة التي تساعد في تمكين المرأة الأكثر فقراً، وكذلك قامت الدولة باطلاق مبادرة بداية جديدة والتي تهدف إلى منح المتعافين من المخدرات فرصة لبداية جديدة من خلال منحهم القروض التي تساعدهم في إقامة المشروعات الصغيرة التي توفر لهم مصدر دخل يساعدهم على الإندماج في المجتمع، ووضعت الدولة مجموعة من الشروط للاستفادة من هذا البرنامج مثل ضرورة أن ينتظم المتعافي في حضور البرامج العلاجية، وأن يكون متوقفا عن التعاطي لفترة تتجاوز الستة شهور، وألا يكون قد حكم عليه في قضايا إجرامية، ولا أن يكون من ذوي الأمراض العقلية المصاحبة للإدمان، ومبادرة بر أمان والتي تشمل صغار الصيادين وتمدهم بقروض لتوفير مستلزمات الصيد التي تمكنهم من القيام بعملهم، ومواجهة الأخطار الناتجة عن ممارستهم لمهنتهم، ومبادرة دعم العمالة الغير منتظمة وهي العمالة التي عانت نتيجة لإغلاق العديد من الأنشطة التجارية بسبب جائحة كورونا، وقامت الدولة كنتيجة لهذه المبادرة بتقديم منحة قدرها 500 جنيه لما

يقارب من مليون ونصف عامل وذلك لمدة ثلاثة أشهر تم مدها بعد ذلك لشهور إضافية، كما قامت الدولة في عام 2014 بانشاء بيت الزكاة والصدقات والتابع لاشراف شيخ الأزهر، والذي يقدم مساعدات نقدية وعينية غير مشروطة مثل تقديم المساعدات المالية، وتقديم الأموال اللازمة للعلاج واجراء العمليات الجراحية، ومساعدة الغارمين، ومساعدة المتعثرين في دفع أجور المنازل، وكذلك ساعد البيت في توصيل خدمات المياة، والصرف الصحي، وتطوير العشوائيات، وقدم المساعدات العينية للأيتام وقروض تيسير الزواج ، وتقديم المساعدات الغذائية.

كما قامت الدولة بتقديم برامج الحماية الإجتماعية التي تتضمن تقديم الدعم غير النقدي مثل الدعم العيني، والخدمي، وبرنامج دعم السلع وهو من أهم البرامج المقدمة من الدولة المصرية لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في مصر، ويشمل هذا البرنامج دعم الخبز وتقديم السلع التموينية للمواطنين المستحقين والذي بلغ اجمالي الإنفاق في هذا البند في العام المالي 2021/2020 ما يقارب من 115.1 مليار جنيه، وتتميز جميع المبادرات السابقة بأنها تسعى الى تمكين هؤلاء الفقراء عبر توفير الشروط الإقتصادية والاجتماعية اللازمة لمساعدتهم على تحسين دخلهم ومستواهم المعيشي، وإقامة مشروعات اقتصادية وهو ما أدى لانخفاض نسبة الفقر في عام 2019–2020 لتصل إلى 29.7%.[1]

وإلى جانب مشكلة الفقر فمصر تعاني من مشكلة البطالة لعقود طويلة حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الفئة العمرية 20–24 سنة 27.8 % للذكور مقابل 28.6% للإناث، وفي الفئة العمرية من 25–29 سنة بلغت نسبة المتعطلين عن العمل من الذكور 24.7.% مقابل 29% للإناث، بينما بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الفئة العمرية 30–64 من الذكور ما يقارب 36.8% و 37.6% من الإناث.

ومن حيث تقسيم المتعطلون حسب الإقامة في الريف والحضر فقد بلغت النسبة ما يقارب من 10.5% في الحضر، بينما بلغت نسبة البطالة في الريف ما يقارب من

1– المصدر السابق، ص ص 40–41.

4.5% من اجمالي قوة العمل في الريف، وبلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة 37.8، وبلغت نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها 45.4%. [1]

وأدت هذه النسب إلى أن تكثف وتنوع الجمهورية الجديدة من جهودها للإقلال من نسبة البطالة فسنت الدولة عددا من التشريعات التي يمكن أن تساهم في توفير فرص العمل مثل قانون الإستثمار في عام 2017 والذي ساهم في تهيئة المناخ لاستقطاب الاستثمار المحلي والخارجي عن طريق منح المستثمرين عدد من المزايا والمنح، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انشاء العديد من المشروعات في مصر وتوفير فرص العمل للعمالة المصرية حيث نصت المادة الثامنة من قانون الاستثمار بأنه لا يجب أن تتجاوز نسبة العاملين الأجانب في المشروع الإستثماري 10% من اجمالي العاملين في المشروع، ويمكن زيادة هذه النسبة إلى 20% في حالة انعدام العمالة المصرية التي تمتلك المؤهلات اللازمة للعمل في هذا المشروع كما أنه يجوز زيادة نسبة ال10% في المشروعات الإستراتيجية والهامة للدولة على أن يتم مقابل ذلك تدريب العمالة الوطنية لكي تتمكن في المستقبل من العمل في هذه المشروعات.

كما قامت الدولة ممثلة بمجلس النواب باصدار قانون تيسير اجراءات منح التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية والذي ينظم كيفية استخراج التراخيص الصناعية، ويحدد شروط السلامة والأمن، والصحة، كما يهتم القانون بازالة العقبات التي تواجه تنمية القطاع الصناعي في مصر والقادر على استيعاب الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة المصرية، وهو الأمر الذي يساهم في حل مشكلة البطالة، كما يقدم القانون تسهيلات عديدة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مما يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة، كما أصدر مجلس النواب تشريعا جديدا ينظم عمل وحدات الطعام المتنقلة، ويجيز بيع الطعام من خلالها شرط أن تحصل هذه الوحدات على التصريحات اللازمة، وأن تراعي اتباع أجراءات السلامة، والصحة العامة، وأن تحافظ على النظافة العامة

1- صحيفة اليوم السابع، 15 مايو 2022.

كما اشترط القانون أن يتجاوز عمل طالب الترخيص الـ18 عاما، وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره، وحدد مدة الترخيص بثلاثة أعوام قابلة للتجديد[1]، وفي اطار الحفاظ على حقوق العامل المصري وتشجيع الشباب على الإنضمام للقطاع الخاص قامت الحكومة بسن قانونا جديدا للعمل يضمن الحفاظ على حقوق كل من العاملين وأصحاب العمل، كما تضمن هذا القانون نصوصا واضحة تحمي حقوق العمالة غير المنتظمة والموسمية ومحاولة ادماجها في سوق العمل الرسمي.

وأنشأت الدولة في عام 2017 صندوق تنمية المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة ليحل محل الصندوق الإجتماعي للتنمية، ويهدف الصندوق إلى وضع السياسات والخطط الإستراتيجية لتنمية المشروعات متناهية الصغر، والتنسيق مع الجهات التي تساهم في تطوير هذه المشروعات، وتنمية الموارد البشرية التي تقوم بالعمل في هذه المشروعات، كما يهدف أيضا إلى تنمية مهارات الأفراد في مجال التسويق داخل وخارج البلاد، ومساعدة أصحاب المشروعات في الحصول على المواد الأولية اللازمة لمشاريعهم بأفضل الأسعار، كما يعمل على تشجيع أصحاب هذه المشروعات على تصدير منتجاتهم وذلك عن طريق تقديم الحوافز التمويلية، والفرص في المشاركة في المعارض الخارجية، كما يقوم الصندوق بالمساهمة في اعداد دراسات الجدوى، ودراسات السوق المحلي، وتمويل المشروعات للبدء في نشاطها أو لزيادة رأس مالها ، كما يساعد في التنسيق مع الجهات المعنية من أجل تيسير عملية استخراج التصاريح اللازمة للقيام بهذه المشروعات، كما قام الجهاز بإعداد قاعدة بيانات للمشروعات والخدمات التي توفرها هذه المشاريع، ووضع نظام للحوافز لتشجيع الأفراد على افتتاح مشاريع متناهية الصغر وصغيرة و متوسطة.

كما أدى التوسع في المشروعات القومية خاصة في المحافظات الأكثر فقرا إلى توفير فرص عمل للشباب حيث أعلنت الدولة أن هذه المشروعات نجحت في توفير ما

1- صحيفة اليوم السابع، 28 سبتمبر 2019.

يقارب من خمس ملايين فرصة عمل لهؤلاء الشباب، كما توقع العديد من الخبراء أن هذه المشروعات والتي تشمل انشاء عدد من المدن الحديثة، ومشروع تطوير القرى المصرية، ومشاريع القضاء على العشوائيات، ومشروع انشاء وتحديث الطرق كل ذلك سيؤدي إلى خلق ما يقارب من مليون فرصة عمل سنويا مما سيقلل من نسبة البطالة.

كما أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي في عام 2016 مشروع المليون ونصف المليون فدان والذي تم إتاحة الفرصة فيه للشباب للحصول على 10 أفدنة بالتقسيط وبفائدة ضئيلة[1].

4. الأمن الفردي والجماعي

إن الإنسان هو محور اهتمام الجمهورية الجديدة وكل الجهود منصبه لحمايته، وتطوير قدراته والإرتقاء بمستوى معيشته، وهو ما دفع الجمهورية الجديدة لاتخاذ العديد من الإجراءات التي تحمي الإنسان، ويظهر هذا الأهتمام من خلال مواد الدستور المصري والتي نصت على ضرورة حماية حقوق الإنسان المصري، وحرياته الأساسية، والمساواة في الحقوق والواجبات دونما أي تمييز بين المواطنين المصريين، كما نص الدستور على ضرورة ترسيخ قيم العدالة والمواطنة، والتكافؤ في الفرص، كما أكدت رؤية مصر 2030 على ضرورة بناء المجتمع العادل والذي لا يميز بين أبنائه ويحترم كافة حقوقهم التي كفلها الدستور المصري.

وانطلاقا من هذه المبادئ تبنت الدولة المصرية في عام 2021 الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتي تهدف إلى حماية مجموعة من الحقوق مثل الحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والحق في الحرية الشخصية، كما أكدت الإستراتيجية على حق المواطنين جميعا وبدون تمييز في التقاضي، وعلى ضرورة تعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة، كما أكدت الإستراتيجية على حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية

1- للاطلاع على استراتيجية التنمية المستدامة –مصر 2030 وجهود الدولة المبذولة لتحقيق التنمية يرجى زيارة الرابط التالي: http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

تكوين المنظمات الأهلية، وتكوين النقابات العمالية، وتكوين النقابات المهنية والانضمام لها، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وحرية المعتقد، كما شددت على احترام خصوصية الأفراد، كما أكدت الاستراتيجية على حق المواطنين في التمتع بالتأمين الصحي عالي الجودة، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في الضمان الإجتماعي، والحق في الغذاء، والحق في مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، والحق في السكن اللائق، والحقوق الثقافية والتي تعنى بإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لكل المواطنين دونما تمييز، وأن لا يقف العامل المادي، أو الموقع الجغرافي عائقا أمام مساعدة الفئات الأكثر فقرا أو التي تقطن في مناطق نائية من أن تحافظ على هويتها، وأن تراعي عملية التنمية البيئة الثقافية لهذه المجتمعات، كما أكدت الوثيقة على ضرورة أن تحافظ الدولة على التعددية الثقافية المصرية، وأن يتاح لجميع المصريين بكل فئاتهم التعبير الفني والأدبي والذي يساعدهم في الحفاظ على هذه الهوية، كما حرصت الوثيقة على حماية حقوق المرأة، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة[1].

وفي مجال المرأة نص الدستور المصري في المادة رقم 11 على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات، كما كفل الدستور حق المرأة في تولي الوظائف العامة دون تمييز على أساس النوع، وأكد الدستور على ضرورة حماية المرأة من كافة أشكال العنف، وعلى التزام الدولة بتوفير الرعاية الإجتماعية لها من أجل القيام بدورها كأم وربة أسرة، كما نصت المادة 214 من الدستور على انشاء مجموعة من المجالس القومية مثل المجلس القومي للمرأة، ومجلس الأمومة والطفولة والتي يوكل اليها وضع استراتيجيات طويلة الأمد من أجل حماية المرأة من كافة أشكال العنف والتمييز، والمساهمة في تحقيق التمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمرأة المصرية.

1- لمعرفة أهم بنود الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026 يرجي زيارة الموقع التالي:
https://manshurat.org/file/86396/download?token=ceKrg_WY

كما تبنت الدولة المصرية استراتيجية المرأة المصرية والصادرة عن المجلس القومي للمرأة في عام 2017 والتي تهدف إلى مساعدة المرأة في الحصول على التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والاجتماعي، وحماية المرأة من كافة أنواع العنف الممارس ضدها[1].

وفي ظل اهتمام الدولة المصرية ببناء قدرات الإنسان فإنها تسعى للقضاء على الأمية وذلك بتعاون جميع أجهزة الدولة لتحقيق هذا الهدف، فعلى سبيل المثال شكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة للاشراف على مشروع محو الأمية لتكون حلقة الوصل بين الجامعات المشاركة في المشروع ووزارة التعليم العالي، وأوصت اللجنة بتغيير لوائح بعض الكليات مثل التربية، والتربية النوعية، والطفولة المبكرة، والتربية الرياضية، والدراسات العليا للتربية لكي يصبح من شروط اتمام الشهادة الجامعية أن يقوم الطالب بمحو أمية عدد معين من المواطنين، ووفقا للتقارير استطاعت الجامعات المصرية أن تحقق نتائج جيدة في مجال القضاء على الأمية فعلى سبيل المثال استطاعت جامعة عين شمس أن تقوم بمحو أمية 30568 مواطن، وقامت جامعة المنيا بمحو أمية ما يقارب من 30484 مواطنا.

ووفقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والصادر في سبتمبر 2021 فإن نسبة الأمية قد انخفضت في مصر في خلال الثلاثين عاما السابقة بنسبة 24.1%، وبلغت نسبة الأمية في الريف 32.2% بينما بلغت في الحضر 17.7%، كما بلغت نسبة الأمية بين الذكور عام 2017% ما يقارب من 21%، وفي الإناث بلغت هذه النسبة 30.8%[2].

واتخذت الدولة المصرية العديد من الإجراءات لحماية المرأة المصرية، فأعلن مجلس النواب في مارس 2022 عن مشروع القانون الموحد لمواجهة العنف ضد المرأة والذي

1- للإطلاع على الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 يرجى زيارة الموقع التالي:
http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/2017-04-23-strategy-2030.pdf
2- موقع عربية sky News، 4 نوفمبر 2021.

يحتوي على 7 أبواب، واشتملت هذه الأبواب على مجموعة من التعريفات لمختلف أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة المصرية، كما اشتمل القانون ولأول مرة تعريف العنف الرقمي أي العنف والتنمر الذي تتعرض له المرأة عبر الإنترنت، ووضع القانون تعريفا محددا للضحية، كما حدد القانون العقوبات المتوجب ايقاعها على كل من يستغل المرأة جنسيا، وحالات ضرب الزوجات، كما حدد القانون اجراءات التقاضي الخاصة بالعنف ضد المرأة، والدوائر القضائية المختصة بنظرها، وحدد القانون اجراءات التصالح في قضايا العنف ضد المرأة، وتضمن المشروع العقوبات الخاصة بالجرائم الجنسية والتحرش الجنسي، كما تضمن القانون العقوبات المترتبة على اجهاض المرأة الحامل اذا كان ذلك دون رضاء المرأة، كما حدد القانون الحالات التي يجوز فيها لجوء المرأة لإجهاض حملها، وتضمن القانون موادا تتعلق بجرائم خطف النساء، والأطفال، وضرورة تغليظ العقوبات ضد مرتكب هذه الجرائم، وجرم القانون إجبار الفتيات على الزواج، والزواج دون السن القانونية، وحالات ختان الإناث[1]، كما وضعت الحكومة خطة لحماية المرأة التي تتعرض للعنف، ووضعت لها استثمارات بقيمة 6.1 مليون جنيه في موازنة العام المالي 2023/2022 وذلك لإقامة مشروعات لحماية المرأة المعنفة مثل مركز استضافة المرأة المعنفة بمحافظة سوهاج، كما قامت الحكومة بإنشاء أول وحدة مجمعة لحماية المرأة من العنف عام 2021، وإنشاء مركز ناموال بمحافظة القليوبية ولقد استفادت 18.3 ألف إمراة من خدمات هذه المراكز والتي شملت خدمات قانونية، واجتماعية، وصحية، وتعليمية، ونفسية.، كما قامت الدولة بتغليظ عقوبات التحرش الجنسي في عام 2021 وأصبحت جناية يعاقب مرتكبها بالحبس والغرامة المالية، كما تم اصدار قانون بتعديل أحكام قانون الإجراءات الجنائية حيث نصت التعديلات على عدم الكشف عن هوية المجني عليهن في مثل هذه القضايا، وقضايا الاغتصاب، والعنف الجسدي، وتم افتتاح مراكز لمكافحة التحرش في الجامعات المصرية لتوعية المرأة المصرية بكيفية مواجهة هذه المشكلة، كما شملت التعديلات

1- صحيفة الوطن 29 مارس 2022 .

تغليظ العقوبة لمرتكبي جرائم التحرش الإلكتروني، وقامت الجامعات المصرية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بإنشاء وحدات استقبال، وعلاج النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري في المستشفيات الجامعية، وتقوم هذه الوحدات باستقبال النساء المعنفات من مختلف الطبقات الإجتماعية ومعالجتهن من آثار العنف الذي تعرضن له، وتعمل على مدار ساعات اليوم المختلفة، كما تم تخصيص خطوط هاتفية لتلقي شكاوي النساء اللواتي تعرضن للعنف، وتم افتتاح مكاتب بالمجلس القومي للمرأة لتلقي شكاوى النساء المعنفات، وكذلك افتتاح وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية.

كما قامت الدولة المصرية بجهود حثيثة للقضاء على جرائم ختان الإناث حيث تم تأسيس اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث والتي انشأت في عام 2019، وقامت بعدد من الحملات للتوعية بخطورة ظاهرة ختان الإناث مثل حملة احمها من الختان والتي زارت عدد من القرى المصرية، وعرفت أهل هذه القرى بالتشريعات القانونية الجديدة الخاصة بتغليظ العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة، كما اشتملت على حملة توعية مجتمعية كان الغرض منها اظهار الضرر الناتج على الفتيات نفسيا وصحيا.[1]

وفي إطار حماية الأسرة المصرية وتقليل نسب الطلاق، وتزويد الشباب المقبل على الزواج بالمعرفة والخبرات الضرورية اللازمة لتكوين أسر جديدة اطلقت وزارة التضامن الإجتماعي برنامج مودة والذي استهدف الشباب المقبل على الزواج من سن 18 عاما وحتى سن 25 عاما، وطلبة الجامعات والمعاهد العليا، والمجندين بوزارتي الدفاع والداخلية، وكذلك الأزواج المترددون على مكاتب تسوية المنازعات التابعة لوزارة العدل.

ونظرا لأن الأطفال هم المستقبل فقد اهتمت الجمهورية الجديدة بالأطفال وحرصت على تقديم عدد من البرامج والمبادرات التي هدفت إلى تحسين حياة الأطفال، والقضاء على المشاكل المختلفة التي يعانون منها، ولعل من أهم هذه المبادرات مايلي: مبادرة تحسين جودة الطفولة المبكرة والتي استهدفت تعليم الأطفال في مرحلة الحضانة عن

1- للتعرف على البرامج التابعة لوزارة التضامن الإجتماعي يرجى زيارة الرابط التالي:
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/programs-listing.aspx

طريق اللعب وذلك في خمس محافظات مصرية هي محافظات القناة، وكفر الشيخ، والإسماعيلية، وتحسين العملية التعليمية وتطبيق أفضل الأساليب لتعليم الأطفال في هذه المرحلة.

كذلك تبنت الدولة مبادرة تنمية الطفولة المبكرة وذلك للأطفال حتى سن 4 سنوات، وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير حضانات الأطفال مما يؤدي إلى تشجيع المرأة المصرية على الانضمام لسوق العمل، كما قامت المبادرة بتوعية الأسر المصرية بأهمية الحاق الأطفال بالحضانات النموذجية من أجل تعليمهم وتزويدهم بالمهارات التي تتناسب مع هذه المرحلة العمرية، كما استهدفت المبادرة إنشاء 125 مركزا لتنمية الأسرة والطفل خاصة في المدن الجديدة، وخصصت المبادرة مبلغ 50 مليون جنيه على شكل قروض تقدم من بنك ناصر الإجتماعي من أجل انشاء دور حضانة تستضيف اطفال المرأة العاملة مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة.

كما قامت وزارة التضامن الاجتماعي باطلاق برنامج اتنين كفاية وهو البرنامج الهادف إلى الإقلال من الزيادة السكانية، وتحقيق التنمية الإجتماعية للأسر المنضمة لبرنامج تكافل وذلك من خلال نشر التوعية بأهمية الأسرة الصغيرة، ومدى مساهمة الاكتفاء بطفلين في تحسين معيشة هذه الأسر، وذلك في المحافظات الأكثر فقرا والأعلي خصوبة في مصر وهي محافظات البحيرة، الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان[1].

كما أطلقت وزارة التضامن الإجتماعي مبادرة كورال مصر وذلك لاكتشاف المواهب الفنية من الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم، وكذلك مبادرة لعيبة بلدنا لاكتشاف المواهب الرياضية من بين الأطفال بلا مأوى، والأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، واستطاعت المبادرة اجتذاب ما يقارب من

1- الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر ودعم الأسرة (2018-2025)، ص 14.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_630064.pdf

584 طفل من الأطفال بلا مأوى، كما أطلقت الوزارة مبادرة لزيادة عدد الموظفين داخل مؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

وأطلقت وزارة التربية والتعليم مشروع التوسع في التعليم والحماية للأطفال المعرضين للخطر والذي يهدف إلى تقديم الدعم في المجال التعليمي للأطفال في المناطق المهمشة والمعرضين للتسرب من التعليم وذلك كمرحلة أولى في محافظات سوهاج، والفيوم، والبحيرة، والإسكندرية، كما تبنت الدولة مشروع تعزيز إتاحة الفرص التعليمية، ومكافحة عمالة الأطفال، وتقديم حوافز للأسر الفقيرة من أجل تشجيعهم على إرسال أطفالهم للمدارس في محافظات مطروح، وسوهاج، والشرقية، وأسوان، والفيوم.

ونظرا لما يمثله عمل الأطفال من تهديد لصحتهم وحياتهم سعت الجمهورية الجديدة إلى محاولة القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال وذلك من خلال تشجيع الحاق الأطفال بالمدارس، ومن خلال سن القوانين التي تهدف إلى الإقلال من هذه الظاهرة، وظهر هذا الإهتمام من خلال الدستور المصري الصادر عام 2014 والذي نصت المادة 80 منه على حظر عمل الأطفال قبل بلوغ سن التعليم الإلزامي، كما نصت المادة 19 على حق الأطفال في الحصول على التعليم المجاني، وكذلك ضمنت المادة 20 الحق في الحصول على التدريب الفني والمهني، كما وقعت مصر مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية لمكافحة عمالة الأطفال، وتبنت الجمهورية الجديدة خطة عمل وطنية للقضاء على هذه الظاهرة.

ودعمت الدولة 117.500 طفلا من ذوي الهمم والذين لم يبلغوا سن الثامنة عشر وذلك بتقديم دعما نقديا سنويا لهم، والسعي لالحاقهم بالتعليم الدامج، أو الحاقهم بالمدارس الفكرية، كما قامت الوزارة بدعم الأطفال في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات المدرسية، وقامت باعادة من تسربوا من التعليم، وكذلك قامت بدعم الطلاب الأيتام ومساعدتهم على استكمال دراستهم، وسعت الدولة على التقليل من ظاهرة الزواج المبكر عن طريق وضع التشريعات اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة [1].

1-https://www.moss.gov.eg/Sites/MOSA/ar-eg/Pages/sector-service-detail.aspx?sid=34

وفي إطار الاهتمام بكبار السن نصت المادة 83 من الدستور المصري على ضرورة حماية وضمان حقوق المسنين الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية، وضرورة توفير المعاش المناسب والذي يكفل لهم الحياة الكريمة، كما نصت ذات المادة على ضرورة قيام الدولة بمراعاة احتياجات المسنين وذلك عند قيامها بانشاء المرافق العامة، وقامت الدولة بمنح كبار السن ممن لا يحصلون على معاش تأميني، ولا يمتلكون دخلا شهريا معاشا تضامنيا وقامت بمنح كبار السن المستحقين مساعدات شهرية من مؤسسة التكافل، وأصدر بنك ناصر الإجتماعي شهادة رد الجميل والمخصصة لكبار السن والتي تمنح كبار السن عائدا دوريا، وأطلقت وزارة التضامن الإجتماعي مبادرة رفيق المسن والتي تهدف إلى تقديم الرعاية الشاملة اليومية للمسن، ومساعدته في تلبية احتياجاته اليومية في داخل منزله، أو في أماكن ودور رعاية المسنين[1].

وفي إطار توفير السكن الذي يحفظ كرامة المواطنين اطلقت الدولة المصرية عددا من المشروعات والمبادرات التي تهدف للقضاء على العشوائيات، وتطوير القرى الريفية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدولة بتطوير عدد من المناطق العشوائية، والمناطق غير الآمنة، وقد استطاعت الحكومة أن تقوم بتطوير عدد ما يقارب من 312 منطقة، ولا زال هناك ما يقارب من 45 منطقة لازالت الدولة تقوم باعمال التطوير فيها بتكلفة قاربت 500 مليار جنيه، وشملت المناطق التي تم تطويرها أو تم نقل سكان المناطق العشوائية إليها حي الأسمرات 1،2،3، ومشروع أهالينا، ومشروع المحروسة 1،2، ومشروع روضة السيدة، ومشروع بشائر الخير 1،2،3، كما حرصت الدولة على توفير السكن اللائق للشباب وظهر ذلك من خلال عدد من المشاريع الإسكانية مثل مشروع الإسكان الإجتماعي للشباب والذي يوفر السكن للشباب المقبل على الزواج من محدودي الدخل[2].

1- للاطلاع على هذه المبادرة يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.moss.gov.eg

2- صحيفة اليوم السابع 16 أكتوبر 2021.

وأولت الدولة المصرية اهتماما خاصا بالريف المصري نظرا لأهميته كمصدر للغذاء لسكان مصر، وبالتالي أعلنت الدولة عن مشروع تطوير قرى الريف المصري والبالغة 4741 قرية وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع والبالغة ما يقارب من 30888، وأعلنت الحكومة قيامها بهذا التطوير على ثلاثة مراحل، وشملت المرحلة الأولى 1500 قرية هي الأكثر فقرا في مصر والتي تبلغ فيها نسبة الفقر 70% فأكثر، وضمت المرحلة الثانية القري التي تبلغ نسبة الفقر فيها من 50% إلى 70%، وأما المرحلة الثالثة فشملت القرى التي تبلغ فيها نسبة الفقر أقل من 50%، وتم اختيار هذه القرى وفقا لمدى توافر الخدمات الأساسية مثل شبكات الصرف الصحي، وشبكات المياه والكهرباء، والاتصالات، وانخفاض نسبة التعليم، وتوافر المدارس، ومدى كثافة الفصول، ومدى توافر الخدمات الصحية، والطرق[1].

5. الأمن البيئى

حرصت الدولة المصرية على ادراج حماية البيئة في خطط التنمية، وظهر ذلك من خلال تبني الدولة إدخال البعد البيئى في جميع السياسات والخطط والبرامج القومية، كما تبنت وزارة البيئة المصرية مجموعة من الخطط متوسطة المدى مثل حماية التنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية، وأعلنت مجموعة من الأهداف قصيرة المدى وأهمها خفض معدلات التلوث في مصر وذلك للحفاظ على صحة المصريين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عملت الحكومة المصرية على تقليل الاعتماد على الكربون والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، ودعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لتوفير بيئة صحية للمواطنين، كما عملت الدولة على التصدي للآثار الضارة الناتجة عن التغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والارتقاء بالسلوكيات البيئية للمجتمع[2].

1- صحيفة الشروق 16 سبتمبر 2021.

2- لمعرفة أبعاد هذه السياسة يرجى زيارة الرابط التالي: https://www.eeaa.gov.eg

كما حرصت مصر على المشاركة في كل المؤتمرات المتعلقة بالبيئة والحفاظ عليها، وقدمت عدد من المبادرات التي تتوافق مع هذا الهدف، فعلى سبيل المثال أطلق الرئيس عبدالفتاح السيسي مبادرة الربط بين اتفاقيات ريو الثلاثة المتعلقة بتغير المناخ، ومكافحة التصحر، والتنوع البيولوجي، كما طالب السيد الرئيس بضرورة وضع خطة متكاملة للتعامل مع فقدان التنوع البيولوجي، والآثار المترتبة على تغير المناخ، وانخفاض انتاجية الأراضي الصالحة للزراعة.

كما استضافت مصر مؤتمر المناخ COP27 وأعلنت عن عزمها تبني بعض المبادرات الخاصة بالبيئة مثل محاولة تبني افضل الطرق الآمنة لنقل الطاقة، والاعتماد على الطاقة المتجددة، والمبادرات المتعلقة بالتغلب على الآثار السلبية للتغيرات المناخية، والمبادرات المتعلقة بتحقيق التوازن البيئي[1].

وأطلقت مصر في عام 2022 الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 والتي هدفت إلى التصدي للنتائج المترتبة على تغير المناخ ،والحفاظ على الموارد الطبيعية، والنظم البيئية، والتخفيف من غازات الانحباس الحراري.

كما أطلقت مصر مجموعة من المشروعات والبرامج والتي تسعى لتحسين البيئة والحفاظ عليها مثل: مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة والذي بدأت فيه الدولة عام 2014 والذي يهدف إلى التخلص من ما يقارب من 1000 طن من المبيدات شديدة الخطورة، والتخلص من 1000 طن ثنائي الفينيل متعدد الكلور من المحولات التابعة لوزارة الكهرباء مما قلل من المخاطر الصحية التي من الممكن أن يتعرض لها ما يقارب من 382926 مواطنا يعيشون بالقرب من أماكن تواجد هذه المحولات. [2]

كما قامت الدولة بالبدء في برنامج إدارة التلوث والصحة البيئية في عام 2015 والذي يهدف إلى التعرف على مصادر تلوث الهواء، ومعرفة الآثار الصحية المترتبة

1- صحيفة اليوم السابع 13 أبريل 2022.

2- صحيفة الأهرام 19-5-2022.

على هذا التلوث، وقام بمجموعة من الدراسات مثل الدراسة التي قامت بها الوزارة التي تربط بين نسب الإستشفاء في مستشفيات الصدر وبين نسب تلوث الهواء، وعقدت وزارة البيئة دورات تدريبية لتدريب منتسبيها على أخذ العينات من المناطق مرتفعة التلوث، والرصد والتحليل الإحصائي.

وفي عام 2020 بدأت الحكومة المصرية مشروع القاهرة الكبرى لإدارة تلوث الهواء وتغير المناخ والذي بلغت تكلفته ما يقارب من 200 مليون دولار، والذي يسعى إلى تحديث نظم إدارة نوعية الهواء، والتوصل إلى طرق حديثة للتخلص من النفايات الصعبة في القاهرة الكبرى، والمساهمة في تقليل التلوث الناتج عن المركبات، وتوعية المواطنين بضرورة تغيير السلوكيات الضارة بالبيئة. [1]

6. الأمن السياسي

حرصت الجمهورية الجديدة على الإهتمام بالشباب المصري وهو ما ظهر واضحا في المادة 82 من الباب الثالث من الدستور المصري والذي أكد على ضرورة اهتمام الدولة برعاية الشباب واكتشاف مواهبهم، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، كما نصت المادة 180 من الدستور على تخصيص ربع مقاعد الوحدات المحلية للشباب دون سن الخمس والثلاثين سنة.

كما شجعت الدولة الشباب المصري على المشاركة الفعالة في العمل السياسي العام، وتعددت القنوات التي وفرتها الدولة لتشجيع الشباب على ذلك، ففي المرحلة الجامعية قامت العديد من الجامعات بتبني نماذج المحاكاة والتي تعمل على تعريف الشباب بطرق عمل المجالس التنفيذية والتشريعية، والمنظمات الإقليمية والدولية ومنحهم الفرصة لمعرفة أسس المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة، وعملية صنع القرار، وكيفية التعبير عن آرائهم بحرية وبطريقة علمية مما يساهم في تأهيلهم للمشاركة في الحياة السياسية والنيابية عند بلوغ السن المنصوص عليه في القانون والذي تم

1-https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/04/22/supporting-pollution-reduction-efforts-to-protect-the-health-of-egyptians

تخفيضه ليصبح الترشح لمجلس النواب من 25 عاما، وبالنسبة للترشح لمجلس الشيوخ تم تخفيض السن القانوني إلى خمس وثلاثون عاما.

كما رعت الدولة إنشاء تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين والتي تعد إطارا ينسق العمل بين الشباب المنتمي للأحزاب السياسية من أجل تبادل الآراء السياسية، ومحاولة التوصل لمشروع وطني يشمل جميع أبناء الوطن، وتكون هذا التجمع من الشباب المنتمين إلى خمس وعشرين حزبا سياسيا بالإضافة إلى مجموعة من المستقلين، وقد تم إنشاء التنسيقية في عام 2018 وتمكنت من أن تصبح أحد الكيانات البارزة، والتي لها قنوات اتصال مباشرة مع الدولة ومؤسساتها وتعمل على التنسيق فيما بين الشباب والدولة، واستطاعت التنسيقية أن تقدم عدد من المشاريع مثل مدرسة الكادر السياسي، ومشروع الهوية المصرية، والمجلس الوطني للشباب.

هذا وقد أعلنت التنسيقية بأن هدفها الأساسي هو العمل على ايجاد آلية لتمكين الشباب من لعب دور فعال في الأحزاب السياسية مما يساهم في إثراء الحياة السياسية المصرية، وتمكين الشباب من إيصال صوتهم للدولة ومؤسساتها مما يساهم في تقوية الدولة المصرية.

وتأكيدا لرغبة السيد الرئيس بالتواصل مع الشباب المصري أطلقت الجمهورية الجديدة مؤتمرات ومنتديات الشباب، وهي مؤتمرات تعقد لإطلاق الحوار بين السيد الرئيس وكبار مسؤولي الحكومة والشباب المصري من مختلف أنحاء الجمهورية[1]، وانطلقت هذه المؤتمرات في ديسمبر 2016 ونتج عنها عددا من المبادرات الهامة التي تبنتها الدولة المصرية مثل إنشاء الهيئة العليا لتنمية جنوب مصر، والتوسع في المشروعات التنموية في صعيد مصر وفي النوبة، وتحويل أسوان إلى عاصمة للاقتصاد والثقافة الأفريقية، وإعلان عام 2018 عاما لذوي الإعاقة، وتكوين مجموعات رقابة من الشباب داخل مؤسسات الدولة، وتفعيل دور المجلس الأعلى للمدفوعات لدمج

1- https://www.sis.gov.eg

الاقتصاد غير الرسمي، والاستعانة بالشباب لمساعدة الحكومة بوضع آلية لمتابعة تنفيذ استراتيجية 2030، والبدء في تطوير مدينة رشيد.

ولمساعدة الشباب المصري على الانفتاح على الخارج وإجراء الحوار مع الشباب من مختلف الدول والثقافات احتضنت مصر منتدى شباب العالم وحرصت على إقامته بصفة دورية، وخرجت من هذا المنتدى مجموعة من التوصيات التي تبنتها الدولة المصرية مثل دور الشباب في مكافحة الإرهاب، ومواجهة التغير في المناخ، والهجرة غير الشرعية، واللاجئين، ودور الشباب في حفظ السلام، والمساهمة في عملية التنمية.

كما أنشأت الجمهورية الجديدة الأكاديمية الوطنية للشباب في أغسطس 2017 وهي أكاديمية تماثل المدرسة الوطنية للإدارة الفرنسية، وتهدف إلى التنمية البشرية وتطوير قدرات الشباب ومهاراتهم، كما تهدف إلى نشر الوعي وفي مختلف المجالات بين الشباب، وتطوير الأنظمة والسياسات الحكومية كي تصبح قادرة على الإستجابة لاحتياجات الشباب، كما تهدف الأكاديمية إلى إعداد الكوادر السياسية، والإدارية الشبابية كي تصبح شريكا في الحكم المحلي، كما تهدف الأكاديمية إلى تعريف الشباب بالأخطار المختلفة التي تتعرض لها الدولة المصرية، والدور المنوط بهم لمواجهة هذه الأخطار، كما تعمل على تنمية مهارات الشباب وتزويدهم بكل المهارات المطلوبة للإلتحاق بسوق العمل[1]، وقامت الدولة المصرية وبتكليف من الرئيس المصري بإطلاق البرنامج الرئاسي في مارس 2015، وهو برنامج يهدف إلى تأهيل الشباب للقيادة، كما يهدف إلى خلق قاعدة بيانات تضم الشباب المؤهل في جميع المجالات.

ومن أجل تنمية قدرات الشباب قامت أكاديمية ناصر العسكرية بإطلاق عدد من البرامج التدريبية في موضوعات مثل الإستراتيجية القومية والأمن القومي والتي شارك فيها أعداد كبيرة من الشباب، وكذلك دورة مواجهة الشائعات وأثرها على الأمن القومي والتي تهدف إلى تعريف الشباب بحروب الجيل الرابع، والطرق الصحيحة لمواجهتها.

1- صحيفة اليوم السابع 12 أغسطس 2021

ولم تقتصر جهود الجمهورية الجديدة على تعليم الشباب فقط وإنما تعدى ذلك بالتطبيق الفعلي لتمكين الشباب ووضعهم في المناصب القيادية، فعلى سبيل المثال تم تعيين عدد من الشباب كمعاونين لوزير الإسكان، كما تم تعيين عدد من الشباب في رئاسة المدن الجديدة مثل مدينة الشروق، وأكتوبر، والمنيا الجديدة، وهي تجارب حققت نجاحات كبيرة طورت من العمل في هذه المدن الجديدة، كما شملت حركة المحافظين المصريين 2019 ترجمة عملية لمبدأ تمكين الشباب حيث تضمنت الحركة عددا من القيادات الشبابية اثنان منهم في منصب المحافظ، كما تضمنت الحركة 23 نائبا للمحافظين من الشباب وبنسبة بلغت 60 % من إجمالي المعينيين في منصب نائب المحافظ[1].

أما فيما يتعلق بالمرأة: فلقد نص الدستور المصري في المادة 53 على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات والحريات العامة دونما تمييز بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو اللغة، كما جرم الدستور التمييز والحض على الكراهية، وألزم الدولة بانشاء مفوضية لمكافحة التمييز، كما نصت المادة 11 من الدستور على ضرورة أن تسعى الدولة المصرية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، وأن تسعى الدولة المصرية لضمان التمثيل المناسب للمرأة في المجالس النيابية، وفي الوظائف العامة، ووظائف الإدارة العليا في الدولة، والهيئات القضائية دون تمييز، كما نصت المادة 214 من الدستور على انشاء المجلس القومي للمرأة كشخصية اعتبارية مستقلة ماليا واداريا، وألزم المشرع بأخذ رأي المجلس في المشروعات القانونية المتعلقة بالمرأة، كما تبنت الدولة المصرية الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 الصادرة عن المجلس القومي للمرأة والتي اشتملت على مفهوم جديد لتمكين المرأة يقوم على خمس أسس وهي أن تقدر المرأة إمكاناتها وتثق فيها، وأن تتمتع المرأة بحق الإختيار، وأن تحصل المرأة على نصيب متساوي في الموارد والفرص، وأن تمتلك المرأة القدرة على التحكم في مقدرات حياتها، وأن تساهم ايجابيا وبقوة في عملية التغيير الإجتماعي.

1- https://pharostudies.com/?p=10877

كما عملت الإستراتيجية على تحقيق مجموعة من الأهداف مثل تمكين المرأة سياسيا، وتسهيل عملية وصولها للمناصب القيادية، وتمكين المرأة اقتصاديا، واجتماعيا، وحماية المرأة، والقضاء على كل الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وكرامتها.

وأعلنت الإستراتيجية أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تغيير ثقافة المجتمع، وضرورة أن يتبنى المجتمع تمكين المرأة وأن يعتبر ذلك مسئولية جماعية، كما يتطلب الأمر حصول المرأة على كافة حقوقها القانونية مع الإهتمام بالمرأة المهمشة والفقيرة وذات الإعاقة، وتجديد الخطاب الديني فيما يتعلق بالمرأة وعملها في المجال العام[1].

ولم تكتف الجمهورية الجديدة بإصدار التشريعات الخاصة بتمكين المرأة المصرية سياسيا بل ترجمت ذلك عمليا ومن خلال زيادة عدد المقاعد الوزارية والقيادية التي تولتها المرأة منذ بداية تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكم، وقد تولت المرأة في الجمهورية الجديدة بعض المناصب الوزارية التي لم تكن المرأة تتولاها من قبل مثل كوزارة السياحة، والثقافة ، والتجارة والتخطيط ويظهر الجدول التالي عدد وأسماء الوزارات التي تولتها المرأة في الفترة من يونيو 2014 وحتى أغسطس 2022.

جدول رقم (1) عدد وأسماء الوزارات التي تولتها المرأة في الفترة من يونيو 2014 وحتى أغسطس 2022 [2]

رئيس الوزارة	التاريخ	عدد الوزارات	أسماء الوزارات
إبراهيم محلب	يونيو 2014	5	وزارة التضامن الإجتماعي. وزارة الدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات(لم تعد موجودة). وزارة القوى العاملة. وزارة التعاون الدولي. وزارة الدولة للسكان.

1- لمعرفة بنود الإستراتيجية يرجي زيارة الموقع التالي:
https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/List?tid=2

2- الجدول رقم 1 من اعداد الباحثة.

شريف اسماعيل	2015	7	وزارة السياحة. وزارة الثقافة. وزارة التعاون الدولي. وزارة الإستثمار. وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج. وزارة التضامن الإجتماعي. وزارة التخطيط.
مصطفى مدبولي	2018	8	وزارة التضامن الإجتماعي. وزارة الإستثمار والتعاون الدولي. وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج. وزارة التخطيط. وزارة الثقافة. وزارة السياحة. وزارة الصحة والسكان. وزارة البيئة.
مصطفى مدبولي	ديسمبر 2019 (تعديل وزاري)	8	التجارة والصناعة. البيئة. التخطيط والتنمية الإقتصادية. الثقافة. التضامن الإجتماعي. التعاون الدولي. الصحة. الهجرة وشئون المصريين بالخارج.
مصطفى مدبولي	أغسطس 2022 (تعديل وزاري)	6	وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية. وزارة التعاون الدولي. وزارة التضامن الإجتماعي. وزارة البيئة. وزارة الهجرة والمصريين بالخارج. وزارة الثقافة.

الجمهورية الجديدة والأمن الإنساني المصري]

من الجدول السابق يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

1- حصلت المرأة على أكبر عدد من المقاعد الوزارية في وزارة الدكتور مصطفى مدبولي في 2018، ووزارته بعد التعديل الوزاري في عام 2019 حيث حصلت على ثماني مقاعد وزارية.

2- حصلت المرأة على أقل عدد من المقاعد الوزارية في وزارة الدكتور إبراهيم محلب حيث حصلت على 5 مقاعد وزارية.

3- تناقص عدد المقاعد الوزارية التي تشغلها المرأة بعد التعديل الوزاري في أغسطس 2022 حيث بلغت عدد المقاعد الوزارية التي حصلت عليها المرأة 6 مقاعد وزارية.

4- استمرت المرأة تشغل المقعد الوزاري في وزارتي التضامن الإجتماعي، والتعاون الدولي منذ يونيو 2014 وحتى أغسطس 2022.

5- احتفظت المرأة بالمقعد الوزاري في وزارات الثقافة، التعاون الدولي، والتخطيط منذ 2015 وحتى أغسطس .2022

6- شغلت المراة منصب وزيرة القوى العاملة مرة واحدة وذلك في وزارة الدكتور إبراهيم محلب في يونيو 2014، كما شغلت أيضا في نفس التشكيل الوزاري منصب وزيرة الدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات وهي الوزارة التي تم الغاؤها فيما بعد، كما شغلت منصب وزيرة التجارة والصناعة في التعديلات الوزارية التي قام بها الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء في ديسمبر 2019.

7- تولت المرأة مؤخرا عددا من الوزارات التي احتكرها الرجال لفترات زمنية طويلة مثل وزارات الاستثمار، والسياحة، والتخطيط، والتعاون الدولي.

ولم يقتصر التمكين السياسي للمرأة على المناصب الوزارية بل تم تعيين عددا من السيدات منصب نائب الوزير وبلغت نسبتهن ما يقارب من 27%.

مجلة الدراسات الإفريقية 502

وفي مجال التمثيل البرلماني أدى تطبيق الكوتا النسائية إلى زيادة عدد المقاعد النيابية التي تشغلها المرأة حيث وصلت نسبة المقاعد البرلمانية التي شغلتها في مجلس النواب 2022 إلى 27.8% كما بلغت نسبة المقاعد التي حصلت عليها المرأة في مجلس الشيوخ 13.7%.

وزادت نسبة تمثيل المرأة في السلك القضائي فبلغ عدد القاضيات 3115 عام 2022 ، كما تم زيادة عدد القاضيات في المحاكم لتصل إلى 66 قاضية عام 2022، وعينت 98 قاضية بمجلس الدولة عام 2021، كما تعيين 3 سيدات في منصب رئيس هيئة النيابة الإدارية، وبلغ عدد عضوات هيئة قضايا الدولة 769 عضوة تولت منهن 36 مستشارة منصب نائبات رئيس الهيئة.

كما بلغت نسبة السيدات في السلك الدبلوماسي ما يقارب من 27% ، وتولت 15 إمراة منصب رئيس بعثة خارجية بالسفارات والقنصليات، وتولت امرأتان منصب محافظ وذلك في محافظتي البحيرة ، ومحافظة دمياط، كما تم تعيين 7 نائبات للمحافظين في حركة المحافظين لعام 2019 بما يشكل 30% من إجمالي الحركة، كما تولت المرأة ما يقارب من 25% من المناصب القيادية بالبنك المركزي، كما شغلت المرأة 12% من مقاعد مجالس الإدارة بالبنوك وشغلت العديد من النساء مناصب رئاسة مجالس المدن والأحياء، كما شعلت بعض النساء منصب العمودية في بعض القرى المصرية.

إن كل التطورات السابقة أدت إلى أن تتقدم مصر 48 مركزا بمؤشر التمكين السياسي للمرأة وذلك في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، واحتلت مصر المركز 78 بعد أن كانت تحتل المركز 126 عام 2011، وفي مجال مؤشر تمثيل المرأة بالبرلمان استطاعت مصر عام 2021 أن تحتل المركز 66 مقارنة بالمركز 136 عام 2020، كما تقدمت مصر في مقياس تعليم المرأة حيث احتلت المركز 105 عام 2021 بعد أن كانت تحتل المركز 110 عام 2011[1].

1- صحيفة اليوم السابع ،10 مايو 2022.

- **خاتمة**

حرصت الجمهورية الجديدة منذ عام 2014 على الاهتمام بالإنسان المصري، ومحاولة بناء قدراته وذلك في مختلف المجالات الصحية، والغذائية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفردية والبيئية، والسياسية وهو ما أدى إلى أن تتقدم مصر في مؤشر التنمية البشرية من المركز 116 إلى المركز 97 في تقرير التنمية البشرية العالمي 2021-2022، والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو ما وضع مصر ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. [1]

وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن هناك العديد من العقبات التي تقف أمام تحقيق الأمن الإنساني كاملا في مصر، ففي القطاع الصحي وعلى سبيل المثال وبرغم انخفاض نسبة وفيات الأطفال في مصر إلا أن معدلات وفيات الأطفال في ريف وصعيد مصر لا زالت أعلى من باقي المناطق الحضرية في مصر، كذلك لا زالت الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسكر، وارتفاع ضغط الدم وما ينتج عنها من مضاعفات، والأمراض السرطانية مسئولة عن أكثر من 80% من إجمالي الوفيات في مصر وهو الأمر الذي يشكل عائقا أمام تحقيق الأمن الصحي في مصر.

أما فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي فلا زالت هناك مجموعة من العوائق التي تقف أمام تحقيق هذا الأمن مثل الزيادة السكانية المتسارعة التي تعاني منها مصر وهو ما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي نظرا لعجز الطاقة الإنتاجية المحلية على أن تتسع لاستيعاب هذه الزيادة السكانية وهو ما يؤدي إلى النقص في السلع الأساسية مثل الحبوب، واللحوم، وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، كما تؤدي إلى زيادة أسعار السلع الغذائية وهو ما يجعل الطبقة الفقيرة غير قادرة على توفير احتياجاتها من الغذاء.

1- صحيفة الأهرام 10سبتمبر 2022.

ولا تعد الزيادة السكانية العامل الوحيد المؤثر على قدرة الانتاج الزراعي المحلي على توفير احتياجات السكان من الغذاء ولكن يضاف لها مجموعة من العوامل مثل هجرة الفلاح المصري إلى المدن وعدد من الدول المجاورة، وتجريف الأرض الزراعية وتبويرها، وأثر تقلبات الطقس وارتفاعه، والتي أثرت على طاقة الأراضي الزراعية الإنتاجية، وأدت إلى تناقص المساحة الخضراء المزروعة في مصر.

أما في الجانب الاقتصادي فبرغم الجهود المبذولة إلا أنه لا زالت هناك العديد من التحديات العديدة التي تجابه تحقيق الأمن الاقتصادي وأهمها مشكلة الفقر، فعلى الرغم من انخفاض نسبة الفقر عن الأعوام السابقة إلا أن نسبة الفقر في مصر لا زالت مرتفعة نسبيا حيث بلغت 29.7 % عام 2019–2020، وتعد محافظات الوجه القبلي من المحافظات المصرية التي تزداد فيها نسبة الفقر[1] ويمكن القول أن ارتفاع نسبة الفقر يرجع في الأساس لارتفاع نسبة الأمية في مصر وارتفاع نسبة البطالة والزيادة السكانية، وبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة إلا أن المرأة المصرية لا تزال تعاني من انخفاض فرص العمل خاصة في المحافظات الريفية وصعيد مصر وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث في هذه المناطق، كما أن العديد من النساء وبسبب ارتفاع نسبة الأمية يعملن في قطاع العمل غير الرسمي وهو عمل قد يكون موسمي أو لا يحظى بأي تأمينات اجتماعية مما يعرض المراة العاملة في هذا القطاع للعديد من المخاطر لعل أهمها عدم انتظام الدخل، وعدم وجود حقوق لها في حالة الانقطاع عن العمل أو الاستغناء عنها.

وفي مجال تحقيق الأمن الفردي والاجتماعي فهناك العديد من المشكلات التي تواجه الدولة المصرية في هذا المجال مثل مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات، وما تؤدي إليه من زيادة في نسبة الجرائم مثل السرقة، والقتل، كذلك لا زالت مشكلة العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة المصرية تحديا يحتاج إلى حل خاصة في ظل رفض العديد من السيدات الانضمام لبرامج الحماية أو اللجوء للقانون لحمايتها من كل ما

1– صحيفة أخبار اليوم 17 أكتوبر 2021.

الجمهورية الجديدة والأمن الإنساني المصري [

تتعرض له من عنف أسري، كما أن العنف ضد الأطفال وعمالتهم في مهن تتطلب مجهودا بدنيا كبيرا هو أيضا مشكلة اجتماعية تحتاج إلى حل سريع خاصة في المناطق الريفية وصعيد مصر خاصة وأن كثيراً من الأطفال يعملون في قطاعات تعتبر خطرة كقطاعات الزراعة، والمعمار، وبيع البضائع في الشوارع ، وعمل الفتيات في منازل الآخرين وانقطاعهن عن التعليم نظرا لارتفاع الأجر الذي يحصلن عليه، والذي تعتمد عليه أسرهن لتوفير احتياجاتهم الضرورية.

وفي الجانب السياسي لا زالت نسبة المرأة المشاركة في العمل السياسي قليلة بالمقارنة مع نسبتها في عدد السكان نظرا للثقافة السائدة في المجتمع المصري والتي ترى أن الرجل هو الأقدر على تولي المناصب السياسية والعمل فيها تحديا حقيقيا يقف عائقا أمام جهود الدولة لتحقيق التمكين السياسي للمرأة المصرية.

506 مجلة الدراسات الإفريقية